بعض أشكال الخلل في تركيب الحيز الاقليمي بجبال النوبا وأثرها في التكامل القومي بالسودان

بحث من إعـــداد

د. محمد ابراهيم أرباب ★ د. عبد الباقي عبد الغني بابكر ★ ★

نوفمبر ١٩٨٦

مقدمـــــة :

من الملاحظ أن الدراسات في مشاكل الوحدة الوطنية والتنوع الثقافي والعرقي، في السودان بصفة خاصة وفي القارة الافريقية بصفة عامة، كانت ولا زالت قاصرة على الدراسات السياسية والانثربولوجية، ولم تتناولها الدراسات الجغرافية بشيء من التفصيل، فضلا عن أنها كانت وحتى وقت قريب قاصرة على الأقلام الأجنبية، الأوربية في الاغلب، والتي لم تستطع بحكم عدم تفهمها لكثير من الحقائق وعدم تعمقها في المشكلات المحلية للشعوب أن تستوعب تلك المشاكل، مما يجعل الحلول غريبة عن الواقع أو غير شاملة أو صعبة التحقيق. كما أن كثيرا من تلك الدراسات لا تخلو من الروح الاستعمارية وخدمة أهداف مجتمعات ومصالح خارجية قد تتناقض مع غايات مجتمعات الدراسة.

إن التنوع الثقافي والسلالي وما قد يؤدي اليه من اختلاف في التراكيب الاقتصادية والاجتماعية ينعكس على تركيب الحيز بشكل له سلبياته في بعض الاحيان والتي تؤثر في الوحدة الوطنية. ومنطلق هذا البحث أن المشكلات التي تكتنف تأخر نضج الشعور القومي لدى كثير من الجماعات تعود في أغلبها الى حقائق جغرافية تتعلق بعدم التوازن الاقليمي وإلى أوجه قصور في التراكيب الاقليمية الهامشية.

أولا : مشكلة عدم التوازن الاقليمي في السودان :

يعتبر السودان نموذجا منهجيا لمكشلة عدم التوازن الاقليمي والتي يمكن إثباتها بمؤشرات عديدة(١)، ومثالا واضحا لنموذج القلب ـ الهوامش Centre - Periphery Model، ويضم القلب أو المركز الاقتصادي مثلث الجزيرة الذي تمتد قاعدته من سنجة الى كوستى، وتشكل الخرطوم العاصمة السياسية رأس ذلك المثلث، ويلحق بالقلب جيوب الانتاج الحديث في كسلا

★ أستاذ مساعد ورئيس قسم الجغرافيا كلية التربية جامعة الملك سعود بأبها

★ ★ أستاذ مشارك كلية التربية جامعة الخرطوم ومعار لجامعة الامام محمد بن سعود بأبها

وخشم القربة وبورتسودان الميناء الرئيسي. وفي هذه البقاع تتركز معظم البنى الهيكلية الاساسية من خزانات وسدود وشبكات كهرباء وطرق مرصوفة ومشاريع زراعية كبيرة (الجزيرة، المناقل، الرهد، الجنيد... الخ). وما تنهض من صناعة على إنتاجها من محالج أقطان ومصانع نسيج وزيوت وسكر.. الخ. ويحظى الفرد في القلب الاقتصادي بمستوى أفضل من الخدمات الصحية والتعليمية، كما وأنه وبفضل الارتقاء النسبي للمنشط الاقتصادي فإن دخول الاقليمية والفردية أعلى(٢).

أما بقية السودان في كافة الاتجاهات الجغرافية فانها تمثل الهوامش المحرومة من المشروعات الكبيرة وشبكات النقل والاتصال والحواضر ذات الشأن باستثناء العواصم الاقليمية والتي تعتبر بدورها تجمعا للنخبة ورأس المال نرقد اليها جل عائدات النسق الاكتفائي في الانتاج والذي بدأ يميل في السنوات الاخيرة الى إنتاج سلع نقدية، ويمكن اعتبار تلك العواصم مقارنة بأقاليمها وجها آخر من أوجه عدم التوازن بين الارياف والحواضر، وهناك مظهر ثالث في الحاضرة المقردة، حيث تعمل الصفوة بالقطاع الحديث المتفاعل مع السوق العالمية، وتعمل الاغلبية بالقطاع التقليدي الذي يطلق عليه عادة Bazar Economy(٣).

ومثلما نجد فوارق في شكل الحيز القومي لافتقار التوازن حين نقارن اقليما بآخر فاننا نجد نفس الفوارق بين الأرياف والحواضر. ويمكن اكتشاف عدم المساواة في المدن بمقارنة قلوبها التجارية المحاطة بالمساكن الثابتة عالية التكاليف بهوامش المدن من الاكواخ والسكن غير القانوني.

هذا النموذج رغم بساطته وإمكانية تحديده جغرافيا على خارطة فانه يتعرض للخلط في كثير من الاحايين للعوامل الآتية :

١ - ينظر الى مشكلة عدم التوازن الاقليمي في السودان دائما على أنها مشكلة شمال وجنوب، حيث تفصل دائرة العرض العاشرة في كثير من الكتابات بين الجماعات النيلوحامية في الجنوب والتي تنتشر بينها الوثنية والمسيحية والاسلام بدرجات متفاوتة وبين شمال قوقازي عربي في أغلبه إسلامي في عقيدته(٤).

٢ - مما يعزز التصنيف السابق هو التباين البيئي بين اقليم المستنقعات والغابات في الجنوب حيث تكثر الروافد النهرية مقابل السفانا المفتوحة وشبه الصحراء والصحراء في الشمال.

٣ - وجود القلب الاقتصادي في الشمال.

٤ - وجود حالة تمرد مستمرة في الجنوب منذ الاستقلال حتى الآن واتجاه بعض العناصر للانفصال.

٥ - تدخل الكنائس العالمية في مشكلة الجنوب ومحاولتها تصويرها على أنها صراع بين أغلبية مسلمة وأقلية مسيحية مضطهدة.

٦ ـ وجود نخبة مثقفة في الجنوب استفادت من التعليم الكنسي وأبرزت قضية الجنوب بصورة أوضح من الاقاليم الهامشية الاخرى(٥). ونجحت في تكوين أحزاب سياسية.

٧ ـ تدخل دول الجوار في قضية الجنوب وتسرب السلاح ونجاح الجنوب في الحصول على مبدأ الحكم الذاتي.

إن الخلط ناتج بالاضافة لتلك العوامل الى اعتبار الشمال كتلة سلالية دينية تاريخية واحدة وهو ما يناقض الواقع للاسباب الآتية :

١ ـ يحوي الشمال تنوعا في التركيب العرقي يفوق الجنوب حيث توجد جماعات حامية من البجاة والنوبة وسودانية من الفور والداجو وعناصر من غرب افريقيا وبقايا الغزوات من المماليك والاتراك والمصريين وكل جماعة تحمل مزيدا من التصنيف وفقا للغات ودرجة الاختلاط بالعرب.

٢ ـ يفقد خط العرض العاشر معناه كخط فاصل لو نظرنا الى التزاوج بين العرب والدينكا أو الى أسافين الجنوب مثل الدنيكا والشلك على النيل الابيض فضلا عن الجزر غير القوقازية مثل النوبا في جنوب كردفان والأنقسنا في جنوب الجزيرة والفور في دارفور.

٣ ـ ان العرب ليسوا كتلة تاريخية واحدة فهم لم يهيمنوا على الشمال في غزوة واحدة بل تدفقوا في مساحة زمنية طويلة من منافذ عديدة وتباينوا في التكيف مع البيئات الجديدة فأصبح منهم أبالة وبقارة وعرب خلص وآخرون متزنجون. وتزاوجوا مع السكان الاصليين، وربما كانت الرابطة الاقوى التي تجمع الشمال هي الاسلام لا العروبة.

٤ ـ إن التصنيف الى شمال وجنوب يحمل دلالة عدم توازن مما يعني اختلاف درجة الرفاه بينهما وهذا يناقض الواقع لان الاقاليم الهامشية كلها تتدنى في خصائصها مقارنة بالقلب الاقتصادي كما توجد هجرة سكانية من كافة الهوامش للعاصمة السياسية والجزيرة تشمل صفوة المجتمعات الاقليمية.

٥ ـ يتفوق الجنوب على بعض الاقاليم الهامشية في الشمال في كثير من المؤشرات مثل درجة المشتغلين بالاعمال الحضرية، معدل وفيات الرضع درجة التعليم، لا سيما الاقاليم التي ترتفع بها درجة البداوة مثل دار الكبابيش، دار الهدندوة.. الخ.

٦ ـ لم يكن العرب أعلى العناصر في بعض المؤشرات الايجابية عقب الاستقلال فقد فاقهم النوبة وعناصر أخرى آنذاك في درجة التعليم(٦).

إن الرفاه الاجتماعي ليس رهينا إذن بالسلالة أو الدين (ومثالا فإن المسيحيين الاقباط ذوي الاصول المصرية وبحكم استقرارهم في المدن الكبرى يفوقون العرب في أغلب المؤشرات) ولكنه رهين بالموقع الجغرافي من مناطق الانتاج الاقتصادي الحديث وهذا يعني أن الحركة

الجغرافية للفرد أو الجماعة صوب القلب تغير القدر ومقدار النصيب من الثروة القومية، والنخبة أو الصفوة في العاصمة السياسية والحواضر الكبرى ليست قبيلة بعينها بل تمثل متحفا سلاليا ولغويا.

تحتمل الاقاليم الهامشية في السودان مزيدا من التصنيف لانها غير متجانسة في مقدراتها الطبيعية والبشرية أو أحداثها وزمان ارتباطها بالحكومة المركزية. وبتحليل كل اقليم نجد التفاوت في درجة التجانس العرقي واللغوي والديني والشعور بالشخصية الاقليمية، ولكل اقليم كذلك مشكلاته الخاصة ووزنه الاقتصادي الخاص وخصائصه الديمغرافية المميزة ودرجة منفذيته للقلب الاقتصادي والعالم الخارجي، العوامل التي تحدد مدى مرونة انسياب التحديث والتغير الاجتماعي.

حين نتساءل ما هو الاقليم الذي يمكنه أن يلعب دورا أكبر في عملية الربط بين الاقاليم الهامشية والقلب الاقتصادي ويكون الممر لانسياب ما أسماه هيرشمان بالتأثيرات الايجابية المرتدة من القلب Trickling down effects(٧). فإن الاجابة تنحصر في أقاليم قليلة لها خصائص مشتركة في الموقع من القلب ومن الجنوب وهي في جملتها تضم حزاما يمر بعرض السودان ويضم أقاليم تخلف نخلو من الحواضر الكبيرة، وتشمل الانقسنا، جبال النوبا، جنوب دارفور والتي تتسم كلها بدرجة بؤرية عالية مقاسة بتباين الثقافات التي تحيط بها فضلا عن وقوعها جميعا في السهل الصلصالي.

ثانيا : أهمية إقليم جبال النوبا ودلائل الهامشية :

أ ـ أهمية إقليم جبال النوبا :

تنبع أهمية إقليم جبال النوبا في عملية تطور وتضج الشخصية القومية السودانية من الاعتبارات الآتية :

١ ـ الموقع الاستراتيجي في الوسط الهندسي من السودان.

٢ ـ توسط الاقليم لجماعات متباينة سلاليا ولغويا، الدينكا في الجنوب، الشلك في الشرق، العرب في الغرب والشمال والشمال الشرقي، فضلا عن تواجدهم داخل الاقليم مع عناصر أخرى من الداجو والمهاجرين من غرب افريقيا، فللاقليم دور في تلاحم تلك الجماعات التي قلما تحيط باقليم آخر بنفس التباين.

٣ ـ إن التوزيع البقاعي للنوبا والعرب في الاقليم معمل مصغر لدراسة التفاعل بين العناصر المكونة لشمال وجنوب السودان وتوجيه ذلك التفاعل بسياسة مرسومة.

٤ ـ الاقليم غني بموارده الطبيعية والاقتصادية، فرغم أن مساحته لا تتجاوز ٣ ٪ من مساحة القطر الا أن الارض الصالحة للزراعة فيه لا تقل عن ١٠ ـ ١٢ مليون فدان، ولا

يتجاوز المستغل منها حاليا مليون فدان مما يوحي بأوجه قصور عديدة سنتعرض لها. ادخلت بريطانيا القطن قصير التيلة الى الاقليم عام ١٩٢٥ فغدا ولسنوات طويلة المنتج الاساسي له، كما أن الاقليم ينتج كميات لا بأس بها من الذرة والحبوب الزيتية وإمكاناته الرعوية كبيرة.

٥ ـ ربما كانت أهم حقيقة هي توسط الاقليم لشمال وجنوب السودان وخلوه في نفس الوقت من الحواضر الكثيرة ومراكز النمو التي يمكن أن تؤدي الى مزيد من التفاعل فضلا عن وقوع الاقليم في غرب القلب الاقتصادي مباشرة مما يبشر بإمكانية إنسياب التأثيرات الايجابية منها بسهولة لا سيما لو مدت خطوط المواصلات التي تنتهي معظمها في حدود الاقليم أو تمر موازية له.

ب ـ **السمات العامة للاقليم :**

يقع اقليم جبال النوبا بين خطي طول ٢٩ ـ ١٥ ٣٢ شرقا وخطي عرض ١٠ ـ ١٢ شمالا وتبلغ مساحته لو استثنينا بعض هوامشه العربية الخالصة في الغرب حوالي ٨٥,٠٠٠ كلم٢، وبلغ عدد سكانه في ١٩٥٦ ٥٥٠,٠٠٠ نسمة. وفي ١٩٧٣ ٧٧٠,٠٠٠ نسمة، ووصل في عام ١٩٨٢ أقل قليلا من مليون نسمة(٨).

كان الاقليم مديرية قائمة بذاتها في ١٩١٣ ـ ١٩٢٩ ولكنه ضم الى مديرية كردفان منذ ذلك التاريخ وشملت الوحدات الادارية الفرعية الدلنج، كادوقلي، رشاد، وكان النوبا في التعداد الاول يمثلون ٣٠ ٪ من سكان كردفان. في عام ١٩٧٤م أعيد تقسيم مديرية كردفان الى محافظتين هما شمال كردفان التي تضم اقليم القوز وجنوب كردفان التي ضمت الى جانب الوحدات الثانوية المذكورة دار المسيرية (العرب البدو في معظمهم) والذين يشغلون غرب الاقليم. يمثل سكان الاقليم حاليا ٧٧ ٪ من سكان محافظة جنوب كردفان منهم حوالي ٨٠ ٪ من النوبا والبقية من العرب وعناصر غرب افريقيا، هذه النسبة بدأت في التغير في السنوات الاخيرة نتيجة لعملية التصحر التي تنتاب شمال كردفان وتدفع برعاتها خاصة البقارة منهم الى الاقليم.

يعتبر اقليم جبال النوبا متجانسا طبيعيا الى حد كبير ومتميزا في جيولوجيته وجيمورفولوجيته وتصريفه وتركيبه الحيوي عن اقليم القوز في الشمال واقليم المستنقعات في الجنوب وحوض النيل الابيض وسهل الجزيرة في الشرق.

يتكون الاقليم من صخور نارية ومتحولة قديمة تشكل صخور القاعدة Basement Complex التي تعود الى ما قبل الكمبرى وهي محاطة من كل الجهات بالتكوينات الرسوبية الاحدث، وقد أثرت الحركات التكتونية في البنية وأدت الى تكون سلاسل من الجبال والتلال

والهضاب متفاوتة الارتفاعات وتتخلل الجبال سهول صلصالية هي إمتداد للسهل الصلصالي في الجزيرة وغرب الاقليم، وأثر التنوع في التضاريس في كثافة التصريف مقارنا باقليم القوز في الشمال ويختلف النبات الطبيعي هنا أيضا عن اقليم المستنقعات في الجنوب وتربة القوز في الشمال.

كما يعتبر الاقليم متجانسا من وجهة النظر البشرية، ورغم أن النوبا لا يرجعون الى أصول واحدة بل عدة أصول زنجية ومتزنجة مختلفة السمات واللغات تراجعت تدريجيا أمام العرب واستعصمت بالاقليم، وحين توغلت القبائل العربية من الحوازمة، البديرية أولاد حميد، كنانة، المسيرية في الاقليم بعد أن استبدلوا الابل بالابقار حدث تراجع آخر من السهول الى الجبال التي غدت بمثابة جزر من الوثنية والسلالات القديمة في سهل يشغله العرب المسلمون وعناصر غرب افريقية.

رغم أن العرب اختلطوا أو جاوروا سلالات أخرى في السودان مثل النوبة والبجة الا أننا لم نجد مثل هذا النمط السائد في الاقليم حيث استطاع النوبا الاحتفاظ بعاداتهم ولغاتهم في عزلة عن التأثير السامي وان كان هذا لا ينفي وجود تزاوج بين العنصرين واستعراب جزء كبير من النوبا حتى أن مملكة اسلامية نشأت في شرق الاقليم منذ ١٥٦٠م هي ثقلى كانت الثانية في ترتيب نشأة الممالك الاسلامية بعد سلطنة سنار (١٥٠٦م) وسابقة لسلطنة دارفور (١٦٥٠م)(٩).

هكذا نجد في جبال النوبا اقليما جغرافيا متجانسا فريدا رغم تعدد لغاته والذي يعتبر نوعا آخر من التجانس إزاء العربية في الشمال والشرق والغرب والدينكاوية في الجنوب.

جـ ـ دلائل هامشية الاقليم :

تثير مشكلة عدم التوازن الاقليمي عدة قضايا مثل ضرورة حدوثه لامكان النمو في القلب الاقتصادي بتركيز العناصر النادرة في بقعة جغرافية محدودة(١٠) ومدى ما يتمخض عن ذلك من توتر يدفع الاقاليم الهامشية للنمو أو انسياب التأثيرات السلبية والتي يطلق عليها عادة إسم تأثيرات الاستقطاب Polarization Effects للاقاليم الهامشية(١١) وما قد ينتج من شعور بالغبن قد يتحول في ظل ظروف معينة الى مطالبة بالانفصال وحرب أهلية.

أما القضية الاخرى فهي المعايير التي يمكن بها مقارنة اقليم بآخر وتلجأ المؤسسات الدولية في المقارنات على المستوى القطري الى استخدام معيار الدخل والذي يمكن استخدامه أيضا على المستوى الاقليمي داخل القطر الواحد ولكن ما يعيبه رغم سهولة استخدامه احصائيا هو أن معظم الانتاج والخدمات في الدول النامية لا تدخل السوق بل تكون في شكل تبادلي

خريطة (١)

موقع اقليم جبال النوبا وطرق النقل الرئيسية

... طريق أسفلت

حدود الاقليم الغربية

- - - حدود المديرية

خط سكة حديد

طريق ترابي رئيسي

عائلي أو قروي، كذلك فإن بعض ضرورات الحياة التي لا تعتبر سلعا اقتصادية بل معطيات طبيعية مثل المياه في الاقاليم النهرية أو غزيرة الامطار، وأخشاب الوقود والبناء في البيئات الشجرية، تعتبر سلعا ذات قيمة اقتصادية في الاقاليم التي تندر بها تلك المعطيات(١٢).

إن المعايير الجمعية تفضل الآحادية في حالة الرغبة في اقامة ترتيب اقليمي في مستويات المعيشة والاقتصاد خاصة اذا أمكن تحويلها الى كم يمكن احصاؤه مثل معيار نوعية الحياة المادية Physical Quality of Life Index التي تعتمد على جداول درجة التعليم ومعدل وفيات الرضع وأمد الحياة(١٣). ولكن الملاحظ هو أن المعايير الافضل لا تتوفر بياناتها في المجتمعات النامية مما يعني الاخذ بالمعايير التي يمكن أن تتيحها التعدادات والاحصاءات العامة.

المعايير الاقتصادية

لا توجد حسابات اقليمية في السودان يمكن بها قياس الدخل الفردي الاقليمي ولكن توجد مؤشرات اقتصادية تعطي دلالة الدخل مثل توزيع المشروعات الزراعية حيث نجد مدى تركزها بين النهرين الازرق والابيض ونسبيا على النيل النوبي والعطبرة «مشروع خشم القربة»، وفي تلك البقاع تنتج المحاصيل النقدية الاساسية من القطن وقصب السكر، وقد كان لاقليم جبال النوبا أفضلية على الهوامش الاخرى باحتكارها لانتاج القطن قصير التيلة ولسنوات طويلة ولكن التدهور أصاب تلك السلعة «شكل ٤» نسبة لانها كانت تنتج في ظل نظام تقليدي أخضعها للطقوس الزراعية السائدة وأدى ارتفاع أسعار الحبوب الغذائية في العقود الاخيرة الى تفضيل النوبا لتوسيع مساحات الذرة على حساب القطن.

بينت إحدى الدراسات أن عائد النوباوي من الزراعة يبلغ ٦٠ ـ ٧٠ جنيها في العام ومن الانشطة الاخرى ٢٠ ـ ٣٠ جنيها في العام وذلك في عام ١٩٧٠(١٤) وتقل الجملة عن متوسط الدخل في السودان لنفس السنة، ومما يزيد من وطأة تدني الدخل الذي يرتكز على الزراعة، وفضلا عن المعوقات التي سنشير اليها، تلك العادات التي تؤدي الى تبديد الفائض وتحطيم الثروة أحيانا(١٥). أما المشروعات الآلية الحديثة فإن أغلب ملاكها من خارج الاقليم(١٦) مما يقلل المضاعف الاقليمي المتوقع.

ويبيّن المسح الصناعي في السودان عام ٧١ـــ١٩٧٢م تركز ٨٨ ٪ من عدد المؤسسات الصناعية و ٩٥,١ ٪ من جملة انتاجها و ٩٤,٣ ٪ من قيمتها المضافة و ٩٤ ٪ من عدد العمال الصناعيين ونسبة مماثلة من الاجور و ٩١,٩ ٪ من جملة المال المستثمر في ثلاث محافظات فقط هي الخرطوم والنيل الازرق وكسلا، وتوزعت النسبة الباقية على الاقاليم الهامشية وكان نصيب محافظة كردفان التي ينتمي اليها الاقليم لا يتجاوز ٧,٧ ٪ من عدد المؤسسات و ٢,٦ ٪ من جملة المال المستثمر(١٧) وإذا ما حللنا توزيع الصناعة في كردفان فإن أغلب مؤسساتها تتركز بدورها في الشمال حول الخط الحديدي كما أن أكبر المصانع بمعيار رأس المال وعدد العمال وهو مصنع بابنوسة للالبان يقع خارج جبال النوبا. ويبيّن

شكل (٢) مدى تركز العمالة الصناعة في القلب الاقتصادي وفقر الاقليم الذي لا يوجد به سوى مصنع واحد للنسيج في كادوقلي وقشارتان للفول السوداني في الدلنج ومحالج للاقطان في كل من كادوقلي والدلنج ولقاوه، امبربيطة، تالودى كالوقي، أبو جبيهة، ولكن تلك المحالج بحكم قدمها لا تعمل الا بـ ٢٠ ٪ من طاقتها مما يرفع من تكاليف الحلج الى أربعة أمثالها في حالة التشغيل الكامل(١٨).

أدى وهن القطاع الزراعي الحديث والصناعي الى هيكلة عمالة مبني على الحرف الاولية والتي شكلت ٨٤,٦ ٪ من نسبة العاملين (ذكور واناث) في كردفان وكانت أعلى نسبة في القطر ومرة أخرى نجد الفوارق بين أقاليم كردفان المختلفة وتوقع نسبة أعلى من المشتغلين بالحرف الأولية في اقليم جبال النوبا، كذلك أدى انبثاق الاسواق الريفية والحضرية وتدفق السلع المصنعة الى إنهيار الصناعات اليدوية مثل الفخار والسلال والحدادة وصناعات الجلود.

شكل (٢)

التوزيع الاقليمي للصناعة في السودان «١٩٧٤» بحسب عدد العمال الصناعيين

المصدر : عبد الباقي ع. بابكر ١٩٧٦

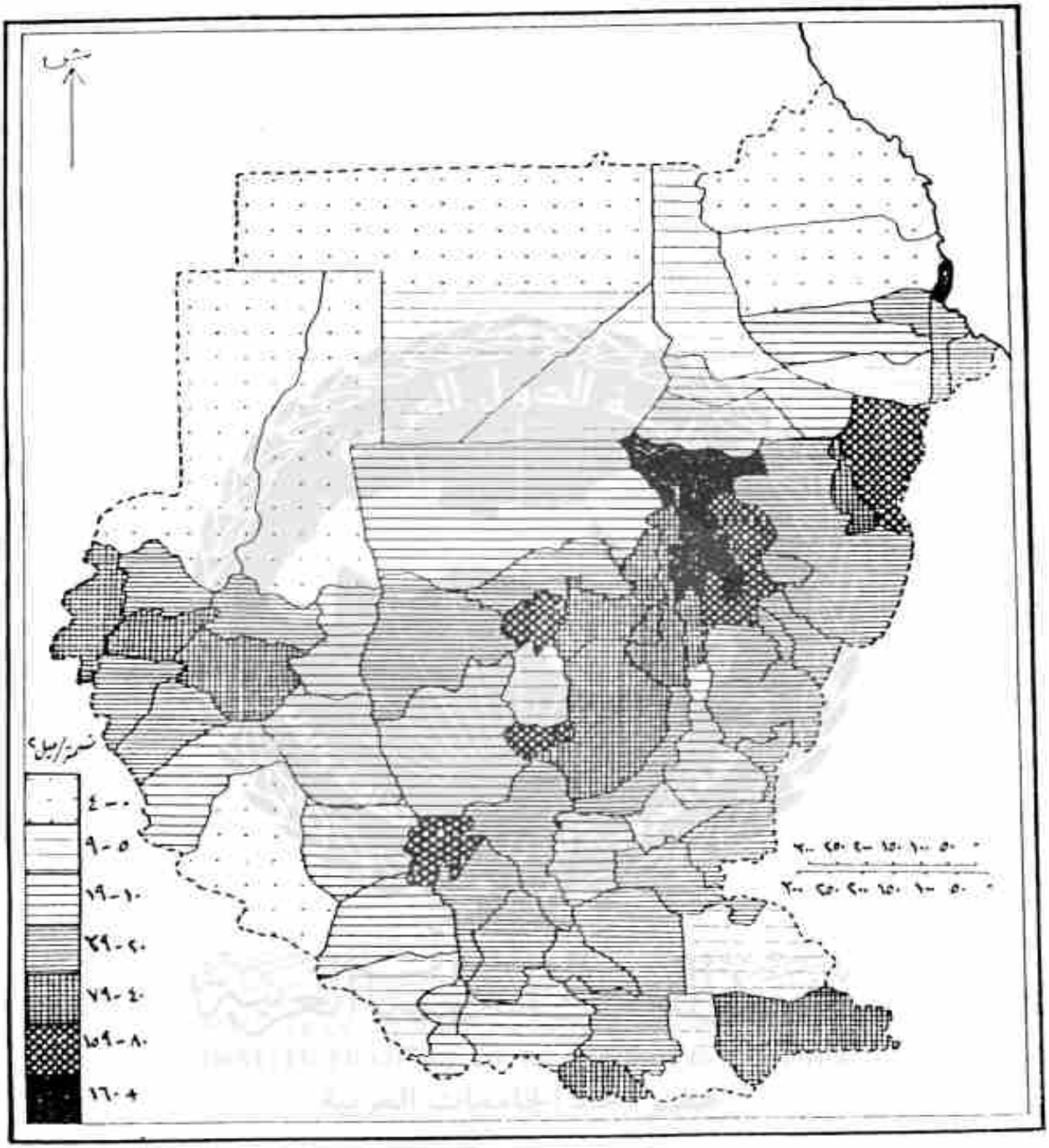

شكل (٣)

الكثافة السكانية بالسودان (١٩٨٣)

المصدر : نتائج تعداد ١٩٨٣

المعايير الاجتماعية :

تضم المؤشرات الاجتماعية لقياس التقدم أو التخلف عناصر عديدة مثل حالة التغذية ومستويات الصحة ووفيات الرضع وأمد الحياة ودرجة التعليم والمهارة التكنولوجية أما المؤشرات الحضارية والسياسية فتشمل السلوك ومكانة المرأة ودرجة التعدد الثقافي أو الاثنوغرافي والاستقرار السياسي(١٩) ولسنا بصدد استخدامها كلها.

ربما كانت خريطة الكثافة السكانية (شكل ٣) معبرا عن العوامل الاجتماعية والتاريخية المتعددة التي أثرت في أحوال الاقليم وبعض أسباب ومظاهر تخلفه ويلاحظ أنه باستثناء الكثافة العالية في منطقة القلب الاقتصادي (+ ١٦٠ نسمة/ميل٢) فإن الفئة التي تليها (٨٠ ـ ١٠٩ نسمة/ميل٢) تقع أما في الاقاليم المنتمية للقلب الاقتصادي نفسه (جنوب الجزيرة، جنوب كسلا) أو في أقاليم التجمع الموسمي للزعاة (جوجريال في بحر الغزال) بيد أن هناك نمطا ثالثا يمثل أماكن الالتجاء التاريخي وتمثلها وحدة تعداد كادوقلي في جنوب جبال النوبا حيث تصل التضاريس أكثر تعقد لها ونفس الامر يتكرر في فئة الكثافة الثالثة (٤٠ ـ ٧٩ نسمة/ميل٢) التي تضم فضلا عن مرتفعات دار فور وبعض أجزاء الهضبة الحديدية، ثلثي مساحة الاقليم بالتقريب. أما التناقض في التوزيع فإنه يبدو في وحدة تعداد الدلنج أي شمال الجبال حيث تدنت الكثافة الى أقل من ٩ نسمة/ميل٢، وهو مستوى الاقاليم المستنقعية وشبه الصحراوية، ويمكن تعليل هذا التدني بالاضافة للعامل التاريخي، وهو هجر السكان للسهول منذ أيام الرق، الى عوامل بيئية مثل ندرة موارد المياه وتدهور الغطاء النباتي وكذلك وجود الطريق الذي يسر الهجرة.

وبمعنى آخر فإن خريطة توزيع السكان بالاقليم تمثل درجة عالية من إستجابة الانسان السلبية للعوامل التاريخية والبيئية ودرجة عالية من التناقض بين كثافة عالية تؤدي لتدهور التربات وموارد المياه والمراعي، وتخلخل يؤدي الى صغر القاعدة السكانية اللازمة للانتاج الامثل خاصة في ظل التكنولوجيا السائدة.

ولقد أثبت تعداد ١٩٥٥/١٩٥٦ أن النوبا أكثر الجماعات السودانية التسع أمية باستثناء النيلوتيين (٩٧,٢ ٪، ٩٨,٢ ٪) على التوالي لمن هم فوق البلوغ مقابل متوسط السودان (٨٨,١ ٪) وظل هذا الوضع سائدا في الثمانينات حيث بلغت الامية ٨٣ ٪ ولم تتجاوز نسبة الاطفال الذين التحقوا بالدراسة من النوبا في الفئة العمرية ٧ ـ ١٢ سنة أكثر من ٢٥ ٪ من اجمالي تلك الفئة(٢٠) مقابل ٤٨,٣ ٪ للسودان، ومما يزيد من أمية النوبا فشلهم في إكمال مراحل التعليم الاعلى وارتداد معظمهم للامية وعدم وجود نظام الخلاوى والكتاتيب السائد لدى الجماعات العربية والغرب افريقية. يعتبر الاقليم حاليا أكثر الاقاليم الهامشية تخلفا في الخدمة التعليمية إذ لا توجد به سوى ٦ مدارس ثانوية ومعهد واحد لتدريب المعلمين.

ورغم كثرة الامراض المنتشرة في الاقليم فإنه لا توجد الا الرتب الادنى من الخدمات الصحية مثل نقاط الغيار ولا توجد المؤسسات الصحية القادرة على القضاء على الامراض المتوطنة، وهذه سمة عامة للاقاليم الهامشية لان ٥٠ ٪ من الاطباء الاخصائيين وكل نواب الاطباء وكل الخدمات الصحية المتخصصة و ٦٠ ٪ من أطباء الاسنان يتركزون في العاصمة السياسية(٢١) ولا يوجد الاخصائيون بالاقليم الا في مستشفى كادوقلي ولكن جبال النوبا متخلف حتى بمعيار الاقاليم الهامشية وعلى سبيل المثال فإن عدد السكان لكل طبيب بلغ في السودان عام ١٩٨٠م ٣٧,٠٠٠ نسمة وفي دارفور ٤٤,٠٠٠ نسمة بينما تجاوز ٨٠,٠٠٠ نسمة في الاقليم وهو رقم لا نظير له حتى في محافظات الجنوب آنذاك.

واخير تبيّن حسابات صافي الهجرة بين محافظات السودان الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٣م مدى تأثير تدني الخصائص الاقتصادية والاجتماعية في عملية الهجرة من الاقاليم الهامشية والتي فقدت ٥١ ٪ من صافيها لحساب الخرطوم، النيل الازرق، كسلا ومثلت كردفان ١٩ ٪ من ذلك الفقد وهي نسبة لم تشاركها فيه سوى الشمالية ولظروف غير عادية تمثلت في هجرة سكان وادي حلفا بعد مشروع بحيرة ناصر، ولم تكن محافظات الفقد فضلا عنهما سوى دارفور ـ ١٦ ٪ وبحر الغزال ـ ٢ ٪(٢٢).

ويلعب توزيع الحواضر الكبرى دورا بارزا في اتجاهات الهجرة وقد كانت درجة الحضرية في الاقليم من أدنى معدلاتها في تعداد ١٩٥٥/١٩٥٦ حيث بلغت ٢,٠١ ٪ مقابل متوسط السودان آنذاك ٨,٣ ٪ ولم تتجاوز في ١٩٧٣م ٣,١٣ ٪ وفي عام ١٩٨٢م ١٢,٩ ٪ مقابل ٢٥ ٪ للقطر.

نخلص إلى أن اقليم جبال النوبا هامشي لكنه يمثل تدنيا في كثير من المؤشرات بحيث أنه رغم موقعه في شمال السودان ومجاورا للقلب الاقتصادي يجعله في مصاف محافظات جنوب السودان والتي ربما فاقت بعضها الاقليم في بعض المؤشرات مثل درجة الحضرية والتعليم.

ثالثا : عوامل القصور التاريخية والحضارية :

ان التخلف الاقليمي قد لا يكون مرجعه الاقليم نفسه لان للعوامل الخارجية دورها، تلك العوامل التي قد تتخطى في حدودها الدولة الى السوق العالمية وصراع القوى الكبرى ونوع العلاقات السياسية مع دول الجوار، ومع هذا فاننا سنركز على عوامل القصور الداخلية التي تعوق التطور، ذلك لانها تلعب دورا أكبر بالنسبة للاقليم مقارنة بالعوامل الخارجية، ولا يعني هذا إهمال الدور الخارجي فعملية التغير لا تتم الا من القلب الاقتصادي حيث تتركز القوة والنخبة صانعة القرار. والسلطة المركزية في العاصمة السياسية هي التي شكلت على مدى قرن ونصف العامل التاريخي.

١ ـ **العامل التاريخي :**

أ ـ **ما قبل التركية :** توضح الدراسات التاريخية أن النوبا كانوا أكثر انتشارا في نطاق السفانا ثم بدأ تراجعهم للاقليم أمام زحف العرب الذين بدؤوا في التوغل في الاقليم نفسه منذ القرن الرابع عشر، وتفاوت التأثير العربي في البداية من مكان الى آخر، ففي شمال شرق الاقليم نجحوا في استعراب النوبا وتكوين مملكة تقلى (١٥٦٠ ـ ١٩٤٥) ونجحت تلك المملكة بدورها في جذب قبائل عربية مثل أولاد حميد، كنانة، الكواهلة، وعناصر من مهاجري غرب افريقيا(٢٣).

ورغم أن تقلى حمت جزءا من الاقليم الا أنها لم ترق لقوة الممالك الاسلامية التي عاصرتها، سنار في الشرق، ودارفور في الغرب والاخيرة رغم تكونها المتأخر عن تقلى الا أنها فاقتها قوة بحكم سيطرتها على القبائل العربية في جنوب دارفور والتدفق العربي المستمر من باجرمي، لهذا غدت جبال النوبا التخوم التي تتصارع عليها المملكتان. بينما تدفقت القبائل سالفة الذكر من النيل الابيض وشرق كردفان فإن الحوازمة والبديرية توغلوا من الشمال وتزاوجت بعض بطونهم مع النوبا، وكذلك بدأ المسيرية الزرق هجرة من الغرب صوب الجبال.

كان أهم عامل ساعد العرب على استعمار سهول الاقليم هو التحول من رعي الابل الى رعي الابقار والذي أدى الى تمزق في العلاقة القبلية الوطيدة، رابطة الدم الوشيجة، لان التحول من ابالة الى بقارة لم يكن كليا كما أن البقارة استوعبوا بعض المستضعفين من النوبا.

كان للتوغل العربي آثاره بعيدة المدى إذ أحدث تغيرا عرقيا ولغويا صاحبه تحول النوبا من الوثنية الى الاسلام في المناطق الهامشية، بيد أنه لا بد من تسجيل الآثار السلبية التي نشأت من ممارسة تلك القبائل لتجارة الرقيق نوجزه فيما يلي :

١ ـ اعتصام النوبا بالجبال بعد تراجعهم من السهول الطينية ونشأة نمط من السكن التلي المغاير للسكن التاريخي في السهول.

٢ ـ أدى نشأة السكن الحصين الاشبه بالقلعة الى استنزاف الجهد البشري الى حد كبير، ذلك لأنه ليس مسكنا عاديا بل مسكنا يحوي الغذاء والمياه والابقار، وصمم بحيث يقاوم الحصار شهورا، وفي موسم الامطار كان النوبا يتجولون في السهل الطيني بحيواناتهم ويمارسون الزراعة لتراجع العرب في ذلك الفصل نحو الشمال والتربات الرملية ثم يلتجؤون للمساكن في مواسم الجفاف.

٣ ـ انتشرت المساكن في القمم الوعرة بحيث أن فترات السلم بعد انتفاء الرق لم تغير من مواضعها كثيرا وأصبحت هناك مسافات بين محلة السكنى ومحلة الانتاج، وقد أثبتت بعض الدراسات وجود مسافة لا تقل عن ٤ ـ ٥ كيلومترات بين المسكن والمزرعة السهلية(٢٤).

٤ ـ كانت التلال الصغرى بحكم قلة قاعدتها السكانية وسهولة إقتحامها أكثر عرضة لهجمات تجار الرقيق، مما أدى الى وجود توافق ايجابي بين التضاريس الوعرة والسلاسل الجبلية وبين الكثافة العالية للسكان والسكن.

٥ ـ أدى التقهقر الديمغرافي الذي نشأ نتيجة للاسترقاق والحروب الى اختلال الهرم السكاني وقلة الانتاجية الاقتصادية تبعا لذلك.

٦ ـ توجيه جهد النوبا الى الدفاع عوضا عن الانتاج وتحولت عناصر العمر الفتية الى ممارسة الصراع وأساليب القتال بحيث أصبحت قيما سائدة حتى الآن رغم انتفاء الهدف، ولا شك أن اختلال الهرم السكاني وسيادة العناصر غير المنتجة وتحول المنتجين عن الزراعة سبب مجاعات وأوبئة لم يقل تأثيرها عن تجارة الرق.

في هذه المرحلة تكونت العزلة النفسية الاولى وبدأت تراكماتها خلال المراحل التالية وتعززت بقدر توغل العرب. بيد أنه لا يجب أن نتصور كل العلاقة العربية النوباوية عداء فقد نشأت تحالفات وسرى تزاوج على نطاق ليس باليسير، كذلك لا يجب أن نتخيل كل النوبا آنذاك في معسكر واحد بل كثيرا ما كانت التلال الكبرى تغير على الأصغر وتساهم في تجارة الرق.

ب ـ **الحكم التركي ١٨٢١ ـ ١٨٨١** : كان للحكم التركي في السودان آثاره الايجابية والسلبية التي أثرت في تاريخه الحديث والمعاصر، ان للتركية الفضل في رسم الخريطة الحالية للسودان وقبلها كانت مشيخات وديار قبلية، وحمت السودان من الاطماع الاوربية أمدا طويلا امتد حتى قرب بداية القرن العشرين وتكونت بفضل الاتراك بنى هيكلية أساسية ونظام اداري في وقت مبكر عن كثير من الدول الافريقية.

كانت سلطنة سنار تسيطر مباشرة أو عبر الاحلاف على معظم السودان الاوسط وكانت منافستها دارفور تسيطر على معظم غرب السودان حتى الابيض، وتقلى تهيمن على شرق الجبال، أما خارج هذه الاقاليم فقد سادت نظم قبلية دون وجود حكومات مركزية.

كانت الفترة الاولى من التركية هو أسوأ المراحل التاريخية التي مرت على الاقليم بحكم أنها كانت أقرب مواطن الرق لامبراطورية محمد علي باشا والذي كان يحلم ببناء جيش من الزنوج يواصل به فتوحاته، ويقدر ماكمايكل(٢٥) أن الاتراك قنصوا ٤٠٠٠٠ نسمة كرقيق في عام ١٨٢٥ وارتفعت جملة الفقد الى ٢٠٠٠٠٠ في عام ١٨٣٩م وذلك عدا الفاقد بغارات البقارة أو القتلى، وتوضح تلك الارقام مدى ارتفاع الكثافة السكانية آنذاك نسبة لتقلص الحيز الحيوي بالتراجع المستمر.

عمد الاتراك الى دفع رواتب الجيش أحيانا على شكل رقيق فضلا عن ارهاق كاهل القبائل العربية بالضرائب التي كانت تسدد في كثير من الاحيان بالرقيق ورغم العنت الذي لاقته تلك

القبائل الا أنها لم تكن في نظر النوبا سوى الخطر المباشر الذي يعرف مسالك الجبال بدرجة أكبر من الاتراك الذين شكلوا البرجوازية الحضرية والتي حاولت الاثراء في أقصر زمن عبر تجارة بشعة.

كان أهم تغير سلبي جلبه الاتراك هو إدخال البنادق في عملية صيد الرقيق بحيث غدا الصراع غير متكافئ كالسابق، وازداد تراجع النوبا الى تضاريس أكثر وعورة، وقد انعكس استخدام البنادق على البيئة الطبيعية نفسها إذ أبيدت أنواع الاسود والفهود والغزلان والزرارف التي كان يزخر بها الاقليم وكانت تشكل عنصرا من عناصر ثروتها وغذاء سكانها.

كانت لكل أحداث العهد التركي آثاره التي لا تتمثل فقط في عزلة المجموعات وتشكيل التركيب البشري المتنافر والذي أشرنا اليه سابقا، ولكن أيضا النتائج التي ألقت بظلالها على نفسية النوباوي وعدم الثقة المتبادلة بين المجموعات المتجاورة، مما أدى الى تكون العصبية المحلية التي تسلب الاقليم أهم مقوماته السياسية.

الفترة المهدية ١٨٨١ / ١٨٩٨ م :

كانت جبال النوبا هي أقرب المواطن الحصينة للمهدي بعد واقعة آبا ١٨٨١، ومثلما تراجع النوبا منذ أجيال للجبال واحتموا بها، فعلت المهدية في طفولتها نفس الشيء واعتصمت بجبال تقلى ووملكتها ومنها زحفت جيوش الدراويش وأسقطت الابيض في ١٨٨٣م.

تكونت في التركية فرق عسكرية من النوبا المدربين أطلق عليهم اسم «الجهادية» كانوا عمادها في فتح جنوب وغرب السودان، وأستعانت بهم المهدية بعد سقوط الابيض في مواصلة غزواتها.

عمل الخليفة التعايشي بعد وفاة المهدي في ١٨٨٥ على إفراغ غرب السودان من سكانه العرب لاجبارهم على الهجرة للعاصمة وتنفيذ تطلعاته وجردت حملات تأديبية لمطاردة المتمردين منهم في جبال النوبا، وكانت عملية الافراغ السكاني هذه فترة هدوء للنوبا وتخفيفا لعزلتهم الطويلة وكانت جماعات من الجهادية قد فرت بأسلحتها للمواطن الاصلية منذ التركية وزادت الظاهرة في الايام الاخيرة للمهدية، وقد لعب الجهادية دورا لم يسجله التاريخ في إدخال الاسلحة النارية للاقليم، وفي إعطاء أفكار عن العالم الخارجي وما يحدث فيه من صراع، وكذلك في نشر الاسلام واللغة العربية، زاد كم البنادق في الاقليم بعد معركة كررى وفرار البقارة من أم درمان للاقليم حيث قايضوا السلاح بالابقار، وأصبحت البندقية رمزا للدرجة الاجتماعية وجزءا من المهور، بيد أن الحقيقة الاهم هي وجود تكافؤ لاول مرة بين النوبا والعرب في السلاح.

هكذا نجد ان المهدية التي ترعرعت في جبال النوبا لعبت دورا ايجابيا في إدخال النوبا في صراع من أجل طرد المستعمر وفي معرفة النوباوي للسلاح وفي تفريغ الاقليم من العرب فترة

طويلة تمكن فيها النوبا من لم شتاتهم بيد أن السلبيات لم تعد، فقد كان معظم ضحايا القتال على الجبهة الاثيوبية من الجهادية، كما أعادت المهدية مبدأ الرق الذي كان قد بطل، وحدثت كثير من المجاعات في ذلك العهد.

جـ ـ **الحكم الثاني ١٨٩٨ / ١٩٥٥ م** : بعد سقوط أم درمان في يد كتشنر، جردت حملات الى فاشودة وغرب السودان لكن السيطرة الفعلية للحكم الثنائي كانت ضعيفة في البداية لعدة عوامل منها، انشغال الامبراطورية البريطانية على نطاق القارة الافريقية بحروب البوير، والتحدي الالماني في أوربا لذلك ترك النوبا وشأنهم أمدا طويلا زاد فيه اتصالهم وشعورهم بالتشابه العرقي واللغوي وحدثت ثورات متعاقبة في تالودى (١٩٠٣، ١٩٠٦) والنيمانج في ١٩٢٠ والميرى في ١٩٣٠، وكانت آخر الثورات في طولشى ١٩٤٥ واستعان البريطانيون في إخمادها بالبقارة، وقامت اضطرابات في حامية تالودى تجاوبا مع ثورة ١٩٢٤. هذه الثورات رغم اخمادها الا أن استمرارها لبعض الوقت والانتصارات الجزئية التي حققتها زادت من المشاعر الاقليمية ولو في أطر صغيرة قد لا تتجاوز دائرة اللغة الواحدة(٢٦).

أوضحت هذه الثورات للسلطات الغازية شعور النوبا وتطلعهم للاستقلالية وعدم الخضوع للسلطة الجديدة، كما توثقت الصلات بين النوبا والعرب مما أحدث تغيرا اجتماعيا وحضاريا كبيرا بالاقليم بعد زوال مخاوف الرق. تخوفت بريطانيا من المد الاسلامي العربي الطاغي مما جعلها ترسم سياسة خاصة لهذه المنطقة في إطار استراتيجية بريطانية متكاملة لجنوب السودان رسمها في مذكرة مشهورة(٢٧) وتتلخص أفكارها في الآتي :

١) الحد من انتشار العرب وبالتالي الاسلام.
٢) مساعدة المسيحية على الانتشار بتنشيط التبشير الكنسي.
٣) الحد من هجرة النوبا الى الشمال.
٤) إقامة نظام تعليم قائم على كتابة اللغات المحلية بالاحرف اللاتينية.

إلا أن السياسة البريطانية الرامية للفصل بين العرب والنوبا ومنع انتشار الاسلام واللغة العربية فشلت للاسباب الآتية :

١ ـ نشأة علاقات سليمة بين العرب ومجموعات عديدة من النوبا وقيام التزاوج بين العنصرين.

٢ ـ انتشار الاسلام وسط النوبا واكتساب اللغة العربية أهميتها كلغة تخاطب مشتركة بين المجموعات النوباوية نفسها، خاصة بعد انتهاء الحروب القبلية والهجرة الطوعية لبعض النوبا للسفوح مما زاد احتكاكهم بالعرب.

٣ ـ فشل البعثات التبشيرية في نشر المسيحية إزاء التأثير العربي الاسلامي اليومي.

٤ ـ أدى وجود الحاميات في عدد من مدن المنطقة ومراكزها وكذلك محالج وأسواق القطن الى نمو تلك المراكز وجذبها للعرب والنوبا الى حياة يومية مشتركة.

٥ ـ انتشار التعليم والذي هدفت الادارة البريطانية من ورائه لخلق شخصية نوباوية مستقلة إلا أنها فشلت في إقامة مدارس مستقلة للنوباويين مما عنى تدفق العديد من أطفال النوبا للمدارس المشتركة مع العرب.

٦ ـ نشاط الطرق الصوفية خاصة في شرق الجبال.

٧ ـ نمو الشعور الوطني في مصر والسودان والذي أدى لتقليل الحدة في تنفيذ سياسة الجنوب والغاء قانون المناطق المقفولة أمام العناصر الشمالية عام ١٩٤٧ خاصة بعد رفض السياسيين الجنوبيين أنفسهم له بعد مؤتمر جوبا ١٩٤٧م.

د ـ **فترة ما بعد الاستقلال** : انتهى كل أثر لسياسة الجنوب في اقليم جبال النوبا عقب الاستقلال فقد تم إغلاق المدارس التبشيرية وانتشر التعليم العام، وبدأت هجرة شباب النوبا نحو الحواضر مما دعم من الاحتكاك الفعال بين الاقليم وشمال السودان وسهل انتشار اللغة العربية والاسلام إضافة الى استقرار مجموعات كبيرة من القبائل العربية وانتشارهم في الجبال وزادت هجرة التجار والرأسمالية الشمالية الى المنطقة خاصة بعد التوسع في الزراعة الآلية والتحسن النسبي في وسائل النقل والمواصلات.

على أن هذه الفترة كانت لها آثارها السلبية إيضا، فقد كانت الاحزاب السياسية وقادتها يملكون الايديولوجيات الواضحة تجاه الكفاح من أجل الاستقلال أو الوحدة مع مصر وكذلك علاقات السودان الخارجية، إلا أن الفكر السياسي لهذه الاحزاب لم يكن واضحا تجاه المسألة الاقليمية والتوازن بين الجماعات الثقافية في الدخول والخدمات الاجتماعية وأسلوب توزيع المشروعات لذلك كان قيام التمرد في جنوب السودان عشية الاستقلال وكأهم وراثة للسياسة البريطانية، ولم يتعمق الادراك بأن المسألة لا تنحصر في إطار الشمال والجنوب فقط بل أن الشمال نفسه يحوي جماعات تشعر بعدم وجود عدالة اجتماعية وتطالب بالانفصال خاصة تلك الاقاليم التي مارست استقلالا سياسيا في السابق مثل دارفور.

شهدت المنطقة بعد الاستقلال هجرة كبيرة من الشباب نحو المدن المختلفة خاصة الخرطوم، وتختلف هجرة النوبا عن العناصر الاخرى في أنها في أغلبها هجرة مؤقتة لتحقيق غايات محدودة مثل جمع المهور أو تكوين رأسمال صغير أو بناء مسكن أو تكوين قطيع من الابقار ويعود الشباب بعد ذلك الى موطنه الام، ويعود ذلك الى صعوبة تكيفهم مع المجتمعات الحضرية التي تختلف عنهم في العادات والتقاليد واللغة، علاوة على تدهور المستوى التعليمي والمهارات التي قد تتيح دخولا أعلى تغري بالاستقرار، لذا كان الذوبان النوباوي في المجتمعات الحضرية الشمالية أمرا نادرا.

لم يجد النوبا في حواضر الشمال مناصا من الاشتغال بالاعمال المتدنية مثل خدمة المنازل والاعمال الصحية ونقل التربة الليلية وصناعة الخمور البلدية، كما أنهم وبحكم قلة دخولهم لم يستطيعوا مواجهة إيجارات المساكن المخططة وبدؤوا يشكلون مستعمرات للسكن العشوائي على هوامش المدن. هذه الهامشية الاجتماعية عملت على تعميق المشاعر المتوارثة تجاه الشمال وتكوين نوع من الشعور بالدونية خاصة وأنهم فشلوا في فرض أنفسهم على تلك المجتمعات لتخلف مستوياتهم المهنية والتعليمية، وارتدت هذه المشاعر الى الاقليم مع الهجرة العائدة.

لم يجد النوبا في حواضر الاقليم نفسها وأسواقها الاسبوعية المكانة الاجتماعية التي تليق بهم لان غياب رأس المال نتيجة للعوامل السالفة جعل التجارة في أيدي أبناء الشمال (الجلابة) والذين نجحوا في السيطرة على المراكز التجارية والاحياء الراقية ذات المساكن الثابتة مقابل الاكواخ الحشائشية للنوبا، دليلا ماديا صارخا على حدة الفوارق، كذلك نجح الجلابة في الريف في السيطرة على تجارة السلع المستوردة بحكم صلاتهم القرابية بالشمال كما سيطروا على تجارة الحبوب باستخدام أسلوب (الشيل) حيث يعمدون الى إقراض المزارعين ما يحتاجونه من سلع واسترداد أثمانها من المحاصيل بعد الحصاد مما جعل التحكم في الاسعار في يدهم.

كانت أهم نتائج الهجرة الى المدن تكوين النوبا لقطاع هام في البروليتاريا الحضرية وتضح الشعور بالانتماء الى اقليم هامشي، ذلك الشعور الذي بدأ في التبلور منذ الستينات وتمخض عنه تكوين حزب سياسي هو «اتحاد جبال النوبا» وقد نجح هذا الحزب ولاول مرة في عام ١٩٨٦م في الحصول على ثمانية مقاعد في انتخابات الجمعية التأسيسية تحت اسم «الحزب القومي السوداني» وتفوق بذلك على كافة الاحزاب الصغرى غير التقليدية بل إنه فاق حزبا عريقا هو الحزب الشيوعي السوداني.

إن المشكلات التي توجد في جبال النوبا لا تقل في حجمها عن مشكلات جنوب السودان، وكان من الممكن أن يتحول الشعور بالهامشية وعدم وجود عدالة اجتماعية في توزيع الثروة القومية الى تمرد شبيه بما في الجنوب لولا معطيات الموقع الجغرافي في وسط الدولة وصعوبة نجاح التمرد والذي نشأ في فترة ما جزئيا.

٢ ـ اختلاف الاعراق وتعدد اللغات :

إن عدم التوازن الاقليمي يزداد حدة لو ارتبطت الهامشية بسلالة معينة أو سلالات تختلف عن سلالة النخبة في القلب الاقتصادي وربما تكون اللغة مؤشرا أكثر حساسية من السلالة، لان الاختلافات اللغوية تميل الى أن تظل قائمة الى أن يحدث الادماج الثقافي الكامل. فعادات الاسلاف المشتركة قد تنعكس في اللغات الاصلية، وعجزا لمجموعات المختلفة عن التفاهم بسهولة بعضها مع البعض يؤدي الى الريبة والى العزوف عن التعاون التام في المسائل التي تتعلق بالصالح القومي، كما أن وجود مجموعات مختلفة اللغات قد يزيد من صعوبة وضع

سياسات قومية في مسائل الصحة ونظم التعليم واستخدام الموارد الطبيعية(٢٨)، وفضلا عن هذا فإن استمرار وجود مجموعات لغوية متميزة يعني مؤكدا تميز بعضها عن البعض بخواص ثقافية أخرى مثل المعتقدات الدينية، وعادات الزواج، والاساليب الزراعية والعادات الغذائية مما يجعل من الصعب صهر جميع المجموعات التي تعيش داخل أرض قومية لتكون منها أمة واحدة(٢٩).

«نوبا» لفظ أطلقته القبائل العربية التي وصلت المنطقة على العناصر السوداء القاطنين الجبال، مما يوحي في البداية اشتراكهم في صفة واحدة أو عدة صفات تسود الجميع، وبالفعل فإن هناك تشابها يكاد يكون عاما في قصر القامة النسبي واللون وصفة الشعر وفي التحادث بلغات متعددة غير العربية، يشترك النوبا أيضا في بعض الصفات الاجتماعية والثقافية والعادات القبلية، فقد كانوا حين وصل العرب وثنيين يقدسون بالاجماع رجال المطر والطبيب الساحر ولهم عادات متشابهة تمارس قبل الزراعة وعند الحصاد..الخ.

يقابل هذه السمات، والتي توحي بالانسجام والتجانس التام صفات تباين، فالنوبا يتكونون من عدة مجموعات ومن أصول وأعراق مختلفة زاد من تعقد تركيبها وجود لغات ولهجات متعددة وحتى المجموعات التي كانت تتحدث لغة واحدة فإن انعزالها في جبال متباعدة، خوفا من القبائل الغازية وقناص الرقيق، سبب اختلافا على المدى الزمني وضاع الاحساس بالوحدة اللغوية لصعوبة التفاهم مثل الطولشي والكورنقو والميرى(٣٠).

لقد كان من آثار انسحاب جماعات عديدة تنتشر في مساحة جغرافية واسعة الى حيز يمثل جزءا صغيرا من الموطن الاصلي أثره في أن يصبح الاقليم نطاقا لاكبر تعدد لغوي في القارة الافريقية مقارنة بالمساحة إذ توجد عشرة مجموعات لغوية تضم خمسين لغة ثانوية كما يلي :

التصنيف اللغوي للمجموعات النوباوية

المجموعات الرئيسية	المجموعات الفرعية
١ ـ الكواليب ـ المورو	أ ـ كواليب. ب ـ هيبان ـ لارو ـ اتورو جـ ـ شواى ـ تيرا ـ مورو ـ فنجر (مع الكاونجارو)
٢ ـ تالودى ـ مساكين	أ ـ تلودى ب ـ الليرى جـ ـ مساكين د ـ أشيرون ـ تامشو ـ تورونا ـ كوكولمون (لهجة متركزة في جبال المورو).

المجموعات الرئيسية	المجموعات الفرعية
٣ ـ تقلى ـ تقوى	أ ـ تقلى وتضم : تقلى ـ رشاد ـ كاجاكاجا ب ـ تقوى وتضم : تقوى ـ تومالا ـ موراب.
٤ ـ لافوفا	لافوفا وأميرا.
٥ ـ كادوقلي ـ كورنقو	أ ـ طولشى ـ كيجا ـ كانقا ب ـ ميرى ـ كادوقلي ـ كاتشا ـ توما جـ ـ كورنقو ـ طم طم.
٦ ـ تيمين	أ ـ تيمين ب ـ كيقاجرو ـ تيسى ـ أم ضنب
٧ ـ كتلا	أ ـ كتلا وجلود ب ـ تيما
٨ ـ تيمانج	أ ـ تيمانج ب ـ افيتي (الجزء الشرقي من جبل الداير)
٩ ـ نوبا التلال	أ ـ داير ـ كاوارو ـ غلفان ب ـ لهجات بعض الجبال الغربية مثل طبق، جنوك جـ ـ دلنج ـ غرب كاوارو ـ غاركو ـ والى
١٠ ـ داجو	أ ـ داجو غرب كردفان ب ـ ليجورى جـ ـ شات

المصدر : Stevenspn, R,C. «The Nuba Peoples of Kordofon Province: An Ethnographic Survey. Unpub. M. Sc Kh. Univ, 1965.

تمثل اللغات النوباوية علامة استفهام كبيرة في خريطة اللغات الافريقية وأدى التعدد اللغوي الى تركيز العزلة خاصة في بداية الاسترقاق لعدم وجود تفاهم حتى بين تلين متجاورين، ولكن مغبات التعدد اللغوي بدأت في الانحسار نسبة للتفاعل الذي أدى الى

ازدواجية اللغة بحيث إصبح في مقدور جماعة تلية أن تتفاهم مع سكان التلال المجاورة، بيد أن العامل الآخر هو انتشار اللغة العربية خلال السنوات الاخيرة للحكم الثنائي وبصفة أكبر بعد الاستقلال والذي سيصبح بالضرورة لغة الاقليم خاصة وأنه لا توجد لغة محلية مكتوبة يمكن أن تحل محلها ورغم أن اللغات النوباوية الى موات بحكم عدم وجود أبجدية لها وتراث مكتوب الا أنها قد تقاوم أمدا طويلا معتصمة بالجبال كما قاومت اللغة النوبية في الشمال معتصمة بالجنادل.

إن العوامل والظروف السالفة الذكر جعلت معظم المهتمين بالدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية لا يدرجون النوبا تحت مجموعة واحدة منجانسة، بل أن بعضهم يقول بأن اصطلاح النوبا يشير الى تجمع جغرافي لاناس يشتركون في بيئة واحدة وليس اسما قبليا(٣١). لهذا كان بديهيا الاختلاف حول الاصول فاركل(٣٢) مثلا يورد بأنهم ربما كانوا من السلالات الرئيسية للمجموعات التي كونت حضارة الشاهيناب والخرطوم القديمة، والتي وجدت آثارها بالقرب من الخرطوم، كما أن تشابه لغات المجموعة التلية حول الدلنج مع اللغات النوبية في الشمال (المحس، الدناقلة) في بعض التراكيب والمفردات أدى لقول البعض بأصل هناك(٣٣). أما سيليجمان(٣٤) فإنه جمعهم مع الفونج وأرجعهم جميعا الى مجموعة القبائل الزنجية والتي تقطن غرب افريقيا ويذهب للقول بأن سلطنة الفور التي انتهت عام ١٩١٦م تمثل آخر الامارات الزنجية المختلطة التي التجأت الى المرتفعات وأنفصلت عن أصولها الواسعة.

لعل البحث في أصول النوبا قد لا يقود الى نتيجة محددة وليس من أهداف هذه الدراسة ونكتفي هنا بالقول إنهم متعددون لغويا لدرجة بعيدة وأنهم بمثابة أرخبيل من الجزر اللغوية والزنجية وسط بحر القبائل العربية(٣٥) ويأتي تميزهم كمجموعة من اختلافهم هذا ومن اشتراكهم في بعض الخصائص الثقافية والاجتماعية وكما يذكر نادل «فاننا ان تخطينا التنوع العرقي والانثوغرافي واللغوي بين قبائل النوبا ساكني الجبال فإننا نجد ما يمكن أن يسمى بالخاصية الثقافية والحضارية للنوبا، وهو تركيب حضاري موجود عند كل القبائل والمجموعات ويتمثل في المكون العشائري وطرق فض المنازعات القبلية وحلها.. الخ. وفوق كل ذلك التأقلم على نمط حياة متشابهة مع نفس الظروف البيئية لكل قبيلة»(٣٦).

هكذا نخلص الى أن الاقليم هو أكثر أقاليم افريقيا تعددا في اللغة وربما في الاصول مقارنة بالمساحة رغم التأثيرات الايجابية التي تسير في اتجاه تكوين مشاعر اقليمية مشتركة وسيادة لغة تفاهم واحدة، الا أن هذا التغير الايجابي يتم في بطء شديد لوهن منفذية الاقليم وصعوبة التنقل في أرجائه وقلة الخدمات التعليمية والصحية مما يشكل أهم عنصر قصور في تطور الاقليم في المجالات المختلفة.

شكل (٤)

الانتاج السنوي للقطن باقليم جبال النوبة من سنة ١٩٢٥ ـ ١٩٨٥م

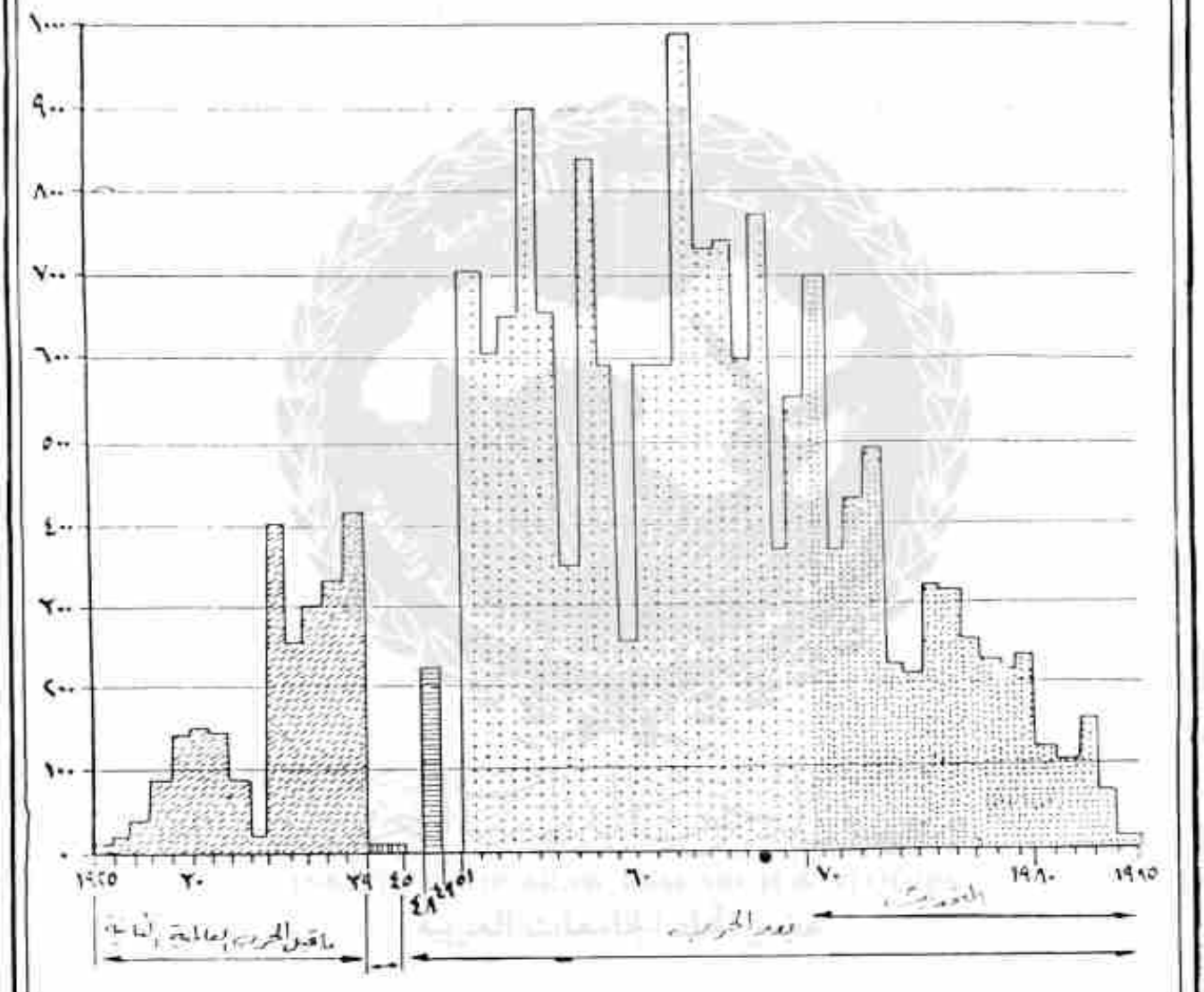

المصدر : مؤسسة جبال النوبا الزراعية ـ كادوقلي

٣ ـ الموارد الاقتصادية واستغلالها :

تنبع أهمية الاقليم كما ذكرنا من موقعه المتوسط للقطر وثقافاته ثم من موارده الزراعية والحيوانية والمعدنية مما يتيح لو وجد التخطيط السليم تنمية اقتصادية واجتماعية فعالة، وفي هذا المجال فإن الاقليم يختلف عن الاقاليم الاخرى التي تتسم بالهامشية ذات الموارد الفقيرة مما يصعب تطورها مثل اقليم شمال شرق السودان وأقصى شمال محافظتي شمال كردفان وشمال دارفور.

إن سهول الاقليم امتدادا للسهل الصلصالي الذي يشغل وسط السودان من كسلا مرورا بالجزيرة حتى جنوب دارفور وتتركز به أهم المشروعات الكبيرة ونمط الانتاج الحديث، وتتراوح أمطار الاقليم بين ٥٠٠ ـ ٨٠٠ مم مما يتيح زراعة ثابتة رغم غياب الانهر الدائمة ويمكن إنتاج محاصيل متعددة مثل القطن، الذرة، السمسم، الفول السوداني، فضلا عن الاشجار المثمرة.

يسود لدى النوبا نسق اكتفائي تقليدي يعتمد تماما على الطاقة العضلية للانسان، والحيوان غير مستخدم في العملية الزراعية، كذلك لا يوجد استخدام للعجلة، ولا تتعدى الادوات الزراعية العصا الخشبية والفأس وان بدئ استخدام أدوات أخرى في السنوات الاخيرة تقليدا للعرب والفلاتة.

توجد لدى النوبا أربع أنواع من المزارع :

١) «الجبراكة» وهي المزرعة المنزلية حول الكوخ ومساحتها قليلة وتتولى النساء زراعتها بالخضراوات وتسميدها بالبقايا المنزلية ولكن التربة تتسم بالفقر رغم ذلك لضحالتها واستخدامها المتكرر.

٢) مزارع السفوح، عند أطراف الكتل الصخرية على مبعدة من القرية ولكنها ليست في السهول وكانت هي المزارع الرئيسية في الماضي إبان الرق ولكنها هجرت في الوقت الحالي لتركز الانتاج في السهل.

٣) مزارع السهول وهي قد تبعد عدة كيلومترات عن القرية وهي التي عمد اليها النوبا بعد استقرار الاحوال وإدخال القطن في الاقليم ولان مزارع السفوح قليلة الخصوبة.

٤) المزارع القزمية على ضفاف الاودية وتعتمد على مياه الآبار المحدودة وتنتج الخضراوات والتبغ وبعض الفواكه.

كان أهم ما يميز النشاط الزراعي في الاقليم هو نسقه الاكتفائي الذي لا يرمي الى تحقيق الفائض، لذا لم تنشأ أسواق ريفية الا مؤخرا مقارنة بالشمال، وظل النوباوي فترة طويلة يجهل النقود ويتعامل بالتقايض، وحين أرادت بريطانيا فرض نظام ضرائبي لتخفيف أعباء

الادارة الاستعمارية فانها ادخلت القطن عام ١٩٢٥ وارغمت النوبا على زراعته وذلك بإحراق القرى التلية، مما أدى الى عديد من الثورات التي أشرنا اليها.

كانت أهم نتيجة لاستقرار السكن وممارسة الزراعة في رقاع بعينها طوال عقود، حول الاكواخ والسهول المحيطة مباشرة بالجبال، أن تدهورت انتاجية الارض خاصة أنه لا توجد الاساليب التي تعيد للارض خصوبتها فضلا عن التدهور المستمر في الغطاء النباتي المستغل في بناء المساكن والوقود وغذاء الحيوانات فضلا عن الحرائق التي تنشأ عند تنظيف الارض.

استغل العرب السهول البعيدة عن التركزات السكانية النوباوية وحول الاودية وإن أدى الضغط السكاني المتزايد الى منافسة النوبا في سهولهم التقليدية ذات الملكية الجماعية، والتي أتاحت لهم أي النوبا ممارسة نمط من الزراعة المتنقلة، كذلك أصبح هناك تناقض بين نظام الملكية الفردي لدى العرب والفلاتة والنظام النوباوي الجماعي والذي تتحدد الملكية الفردية المؤقتة في إطاره، فضلا عن التناقض بين نظام الميراث الاسلامي والنظام الاموي لدى بعض جماعات النوبا.

رغم كل هذه التناقضات في أساليب الانتاج وملكية الارض فإن التفاعل النوباوي العربي أدى بلا شك الى ترقية النشاط الزراعي وتنشيط التبادل وتقوية النزعة الاقتصادية لتوفير فائض لدى النوبا خاصة بعد انتشار النقود وانبثاق أسواق ريفية اسبوعية.

حين فقدت المشاريع الزراعية الآلية خصوبتها في السهل الصلصالي الشرقي حول القضارف وجنوب الجزيرة، انتقلت الرأسمالية الزراعية الى جبال النوبا في مناطق متعددة أكبرها «هابيلا» ووافق هذا الانتقال رغبة الدولة في ترقية القطاع الزراعي وتطوير الاقليم كما أنها وجدت التمويل اللازم من جهات التمويل العالمية، وطبقت تجربة الزراعة الآلية كما هي في الشرق دون مراعاة للخلفية التاريخية والحقائق الاجتماعية للاقليم مما عمق سلبيات تلك المشاريع.

اتسمت مشاريع الزراعة الآلية بكبر مساحة الوحدة الانتاجية (١٠٠٠ فدان في المتوسط) وضخامة رأس المال اللازم لشراء الآلات ودفع الاجور والخبرة الادارية والوقود، أشياء لم تكن في وسع النوبا، وكان طبيعيا أن تكون الملكية من خارج الاقليم وأن يكون هدفها الربح، وحرمت مجموعات سكان الاقليم الاصليين من استغلال موارد مناطقهم مما أثار حقدا بدأت مظاهره في العديد من الشكاوي وتطور أحيانا الى تعد وهجوم.

إن الزراعة الآلية قضت على مساحات شاسعة من الغابات والمراعي ولم تراع فيها الدورة الزراعية وعمد البعض الى زراعة نفس الارض بنوع واحد أو نوعين من المحاصيل فترة تمتد الى عشر سنوات تهجر بعدها وتستغل أرض جديدة، ولكن هذا النمط أدى الى نتائج وخيمة فقد تدهورت الانتاجية وانكمشت المشروعات بعد اتساع ولعل خير مثال هو مشاريع

الزراعة الآلية بهبيلا والتي بدأت بـ ٣٠٠ ٠٠٠ فدان في عام ١٩٧٠ ثم تقلصت حاليا الى ٨٠٠٠ فدان(٣٧).

ويوجد بالاقليم أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ رأس من الماشية تمثل حوالي ٥ ٪ من ثروة القطر وأكثر من نصف مليون من الضان ومثلها من الماعز ولا تسود الابل هنا لطبيعة التربة والنبات الطبيعي الشجري الشوكي وانتشار الحشرات، وتواجه هذه الثروة مشكلات أهمها رداءة سلالاتها وانتشار الامراض الخطرة بينها وبعدها عن مراكز الاستهلاك مع ندرة وسائل النقل ولكن المشكلة الاساسية هي التدهور المستمر في المراعي وقلة موارد المياه.

ونخلص الى أنه رغم عظم الموارد الطبيعية الا أن هناك اساءة للاستغلال سواء في القطاع التقليدي أو الحديث، لكن الاخير ذو مقدرة تدميرية أكبر للنظام البيئي مما ينهض خطر التصحر وزحف الرمال من تربة القزز المجاورة، وأن الارض تفقد خصوبتها باستمرار مما أدى الى تقلص مساحات الانتاج الزراعي لقلة العائد خاصة السلعة النقدية الاساسية القطن (شكل ٤) وهذه العوامل مجتمعة جعلت من الاقليم منطقة طرد سكاني رغم الخاصية التاريخية لسكانه التي تجعلهم يعزفون عن الهجرة.

ومما زاد من الضغط على الموارد الطبيعية للاقليم ذلك الجفاف الذي أصاب المنطقة ضمن نطاق الساحل الافريقي بصورة عامة، ولقد كانت أهم نتائج الجفاف أن هاجرت قبائل عديدة عن مناطق التصحر والعطش الى اقليم جبال النوبا والاستقرار فيه نهائيا(٣٨). ولقد أدت الهجرات فضلا عن هجرة عناصر بدوية من غرب افريقية هم الامبرور (٣٩) الى ارتباك نظام تقليدي عريق كان يحدد مسارات الرعاة في رحلاتهم الفصلية جنوبا صوب بحر العرب بحيث لا يحدث الاحتكاك بين الزراعيين والبدو ولا يحدث تدمير للنظام البيئي.

أدى تحرك القبائل العربية من الشمال الى الاقليم وتحول كثير من عرب الاقليم الرعويين الى الزراعة فضلا عن توسيع دائرة الرعي الى خلافات عميقة على ملكية الارض والمياه والمراعي، خاصة وأن النوبا في حركة جغرافية من القمم الى السهول كما بدأت جماعات منهم تمارس الرعي تأثرا بالاحتكاك مع جيرانهم من العرب والامبرور المستقرين منهم والذين يزورون المنطقة في مواسم معينة.

٤ ـ العزلة النفسية :

لقد ذكر هذا العامل في إطار العامل التاريخي، ذلك لان تجارة الرق وحملاته المستمرة حتى مطلع القرن أدت لانماط من السكن عاقت الاتصال بساكني السهول، بيد أن العامل التاريخي ليس وحده سبب تكون العزوف، ويمكن أن تضاف عوامل اللغة واختلاف العادات والتقاليد والشعور بالدونية لارتفاع نسبة الامية التي حالت دون وصول النوبا الى الرتب العليا في وظائف الدولة أو برجوازية المدن.

توجد بالاقليم أمراض متوطنة عديدة تؤدي في مراحلها المتأخرة الى تشوه الانسان لا سيما الجذام والزهري، ولسوء الحظ فإن تلك الامراض تنتشر في أقاليم جبلية وعرة يصعب وصول الخدمات اليها، وقد كانت هناك خمس مستعمرات للجذام في الاقليم ارتبطت بالتبشير الكنسي أيام الحكم البريطاني لكنها تدهورت وتفرق مرضاها حاليا، ولا شك أن المرض المقترن بالتشوه عنصر لا يقل عن اللغة أهمية في إضعاف التفاعل بين الجماعات.

ومع أن الهجرة تلعب دورا هاما في تحطيم الحواجز اللغوية والعرقية الا أن فشل النوبا في الاندماج في المجتمعات الحضرية يعود إلى أميتهم واشتغالهم بأعمال تأنف منها الجماعات الاخرى (مثل الاعمال المتعلقة بخدمة مجاري المدن ونقل القمامة) وتدني الدخول الذي أدى لعجزهم عن استئجار المساكن اللائقة بحيث شكلوا دائما قطاعا كبيرا في مدن الكرتون التي تحيط بالحواضر الكبرى والبروليتاريا الحضرية الساخطة. وتجدر الاشارة الى أن النوبا لم يشاركوا في عملية الهجرة الدولية للدول البترولية التي رفعت الدخول الاقليمية ومستوى الخدمات الاجتماعية في بعض الهوامش وجعلت في مقدور عناصر غير النوبا ابتناء المساكن في المدن.

رابعا : مظاهر الخلل في تركيب الحيز الاقليمي :

اتضح لنا أن الاقليم متخلف وهامشي بمعايير شتى لوجود خلل في تركيب الحيز القومي سواء من منظور توزيع الاستثمارات أو المشروعات الكبرى والخدمات والحواضر ذات الشأن، وذكرنا جملة عناصر قصور تاريخية واقتصادية واجتماعية تلك التي أدت الى العزلة وقلة المردود الاقتصادي وبطء التغير الاجتماعي نحو شخصية اقليمية متفاعلة أكثر نضجا. الآن ننظر الى الاقليم كنظام مغلق Closed System وسوف نجد أن هناك خللا يعتري تركيبه أي في توزيع مراكز عمرانه وخدماته وميكانيكية انسياب التحديث فيه مما يعني في النهاية سوء توزيع الرفاه الاجتماعي وتحدد الدخل تبعا لموقع الفرد الجغرافي. ولا شك أن أهم عوامل الخلل في تركيب الحيز هي شكل توزيع موارد المياه والطرق والمواصلات بالاضافة لعوامل القصور سالفة الذكر ثم أسلوب توزيع الحواضر ومراكز الخدمات.

١ ـ موارد المياه وتوزيعها بالاقليم :

إن المياه في الاقاليم الجافة وشبه الجافة هي أهم ضابط لتوزيع المناشط والعمران، لكن نوعية التكنولوجيا تقليدية أم معاصرة هي التي تحدد درجة الخضوع لتأثير الطبيعة وعلى سبيل المثال فإن الاعتماد على منشط واحد كالزراعة قد يعرض الاقتصاد الاقليمي للتذبذب، ويمكن تقسيم موارد المياه باقليم جبال النوبا الى مجموعتين :

أ ـ موارد المياه المرتبطة بالمناطق الجبلية وهي السروف(٤٠) والخزانات الصخرية، والآبار التي تحفر في طبقات التربة الخفيفة المحيطة بالجبال.

ب ـ موارد المياه بالسهول الصلصالية وتشتمل على :
ـ الآبار الضحلة التي تحفر في البطون الرملية للاودية.
ـ الفولات وهي المنخفضات الطبيعية التي تتجمع فيها مياه الامطار.
ـ الحفائر وهي المنخفضات من صنع الانسان والتي نظرا لتكلفة إنشائها العالية ترتبط بمناطق المشروعات الحكومية.
ـ الآبار السطحية والعميقة والتي توجد مرتبطة بمراكز العمران الريفية الكبيرة والمدن.

ومع أن توزيع الموارد المائية بالاقليم يظهر الغنى النسبي للاقليم في خارطة الآبار والحفائر، إلا أن هناك بعض المظاهر السلبية التي تكتنف تلك الموارد وتعرقل حسن استخدامها :

أ ـ هناك بعض المصادر التي نضبت أو قل انتاجها مما لا يجعلها تفي بحاجات السكان خاصة الموارد الجبلية من السروف والآبار وتعود الاسباب الى تدهور النظام البيئي وسنوات الجفاف التي أثرت في منسوب المياه الجوفية، وقد دلت بعض الدراسات أن ذلك المنسوب هبط في منطقة شرق الجبال من ٢ ـ ٤ متر في الماضي الى أكثر من ١٢ مترا(٤١)، وانعكس ذلك على الزراعة المروية بالماء الباطني لا سيما حدائق الحمضيات والفواكه.

ب ـ تعاني المصادر الدائمة من الحفائر من مشكلات الاطماء التي تؤثر سلبا على طاقتها فضلا عن نقص التعويض بسبب الجفاف، أما الآبار الجوفية العميقة فقد تدهورت كفاءتها وخصائصها الهيدرولوجية (من حيث مناسيبها ودرجة الملوحة.. الخ). وذلك لزيادة السحب وقلة التعويض كما أن انخفاض مناسيب الآبار التي يقوم بحفرها الاهالي زاد من تكاليف الحفر والذي يتم عادة بالاساليب اليدوية، ومن تكلفة الاستخراج الذي يتم بالطاقة العضلية للانسان والحيوان.

جـ ـ نتيجة للجفاف الذي أصاب الساحل الافريقي نزحت جماعات عديدة من شمال كردفان ودارفور الى الاقليم وشاركت السكان المحليين في موارد المياه المحدودة مما ضاعف من المشاكل البيئية والمشاحنات القبلية على الارض والكلأ ومن مشاعر الكراهية والتحيز ونمو الاتجاهات السلبية في التفاعل البشري.

إن المحصلة النهائية هي موارد محدودة موزعة بسوء وينعكس ذلك على توزيع السكان والمناشط الاقتصادية حيث نجد تركزا للزراعة والرعي حول الجبال وضفاف الاودية مع وجود مناطق فراغ بشري شاسعة لا يمكن استغلالها ما لم ترتق بها أساليب استخراج وتخزين المياه.

تجدر الاشارة أيضا الى اشتراك هيئات حكومية ودولية عديدة في ترقية الموارد دون وجود استراتيجية واضحة للسياسة المائية، وكانت السياسة في الماضي ترمي الى التوسع في مساحات القطن بزيادة عدد الحفائر دون اعتبار لاعادة توزيع العمران.

٢ ـ **النقل والمواصلات :**

تشكل الجبال في الاقليم عائقا أمام حركة النقل والاتصال مقارنة بالسهول السائدة في معظم الاقليم الاخرى. أما السهول الصلصالية التي تتخلل الاقليم فإنها بأوديتها المتعددة وتشققها لا تصلح للحركة الدائمة لان الامطار تؤدي الى لزوجة شديدة بالتربة تصبح معها وسيلة الانتقال الوحيدة في معظم الاحيان هي الثيران، وذلك باستثناء رقعة صغيرة ذات تربة رملية في أقصى شمال غرب الاقليم. وحين تهطل الامطار تضيع معالم الطرق الترابية والدروب المطروقة.

لا يوجد بالاقليم سوى طريق اسفلتي واحد يربط بين مدينتي الابيض وكادوقلى عبر مدينة الدلنج ويمر الخط الحديدي الذي يصل بين الخرطوم ونيالا بشمال الاقليم موازيا لحدوده ومخترقا لوحتين اداريتين هما الدبيبات والحمادى وفيما عدا ذلك فطرق ترابية تستخدم حوالي نصف العام، وأنشط تلك الطرق هي التي تربط بين حواضر المنطقة بدءا من العباسية مارة برشاد أو جبيهة، كالوقي، تالودى، كادوقلى وهو يشكل الشريان الشرقي الموازي لطريق الابيض ـ كادوقلى ويلي هذا الطريق في الاهمية ذلك الذي يربط بين الحواضر الشمالية الشمالية ـ رشاد ـ أبو كرشولا، أم برمبيطة ـ هبيلا ويتصل بالطريق الاسفلتي جنوب الدلنج وتوجد خطة لربط حواضر الاقليم بالقلب الاقتصادي برصف طريق كادوقلى تالودى، ومدها شرقا لتخترق مناطق الزراعة الآلية في شرق الاقليم وتنتهي الى كوستي.

كانت توجد بالاقليم شبكة من خدمات البرق والهاتف تربط بين حواضرها ولكنها أهملت بعد استحداث محطة ميكروويف في كادوقلى يسرت البث التلفزيوني أيضا في دائرة ٥٠ كلم حول تلك المدينة ولكنها كشبكة اتصال لم ترق بعد لكفاءة الشبكة التقليدية القديمة وذلك لانها تعاني من عدم استمرارية التشغيل لشح المواد البترولية وعدم انتظام ورودها لا سيما في موسم الامطار ثم قلة أعمال الصيانة والاشراف الفني.

٣ ـ **توزيع الحواضر ومراكز الخدمات :**

ربما كان توزيع درجة الحضرية والمدن ومراكز الخدمات معبرا أكثر عن عدم التوازن سواء على المستوى القومي أو الاقليمي مقارنة بأي معيار آخر، وكذلك عن سوء التوزيع المكاني لرأس المال الاجتماعي وخلل تركيب الحيز أو انتظامه وهو ما يعنينا هنا.

ذكرنا أن درجة الحضرية في الاقليم لم تتجاوز في التعداد الاول ٢,٠١ ٪ وفي الثاني ٣,١٣ ٪ ورغم النمو الحضري في الفترة ١٩٧٣/١٩٨٢م حيث وصلت درجة الحضرية الى ١٢,٩ ٪ إلا أن معدل التغير في مستوى التحضر ظل أقل من معدل القطر (١١,٤، ١٨,٢ على التوالي بمقياس الدردج)[٤٢] وتبلغ درجة الحضرية نصف متوسط القطر، وبهذا فإن الاقليم لا يمثل إحدى أقل بقاع السودان حضرية فحسب بل أدنى المعدلات الافريقية[٤٣].

تمت عملية النمو الحضري في معظمها بالالحاق الاداري حيث نمت المدن الجبلية عمرانيا واحتوت الجيوب الريفية حول كادوقلى، تالودى، رشاد، العباسية أبو جبيهة دون تغير في أساليب الحياة أو حدوث حركة جغرافية للسكان، وان كان لا ينبغي أن نغفل أثر الهجرة.

أما الوجه الثالث للخلل في ظاهرة الحضرية فإنه يبدو في توزيع الحواضر فمن حيث الحجم نجد أن كادوقلى العاصمة الاقليمية بلغت ٥٣,٥٠٠ نسمة في تعداد ١٩٨٢م أي ثلث سكان الحواضر وكانت المدينة الثانية الدلنج ٣٩,٠٠٠ نسمة أي ٧٣ ٪ من حجم المدينة الاولى، أما أبو جبيهة المدينة الثالثة فكانت ١٦,٥٠٠ نسمة وتتوالى بعدها الانكسارات الحادة في هرم الاحجام.

شكل (٥)

مراكز العمران والخدمة في إقليم جبال النوبا

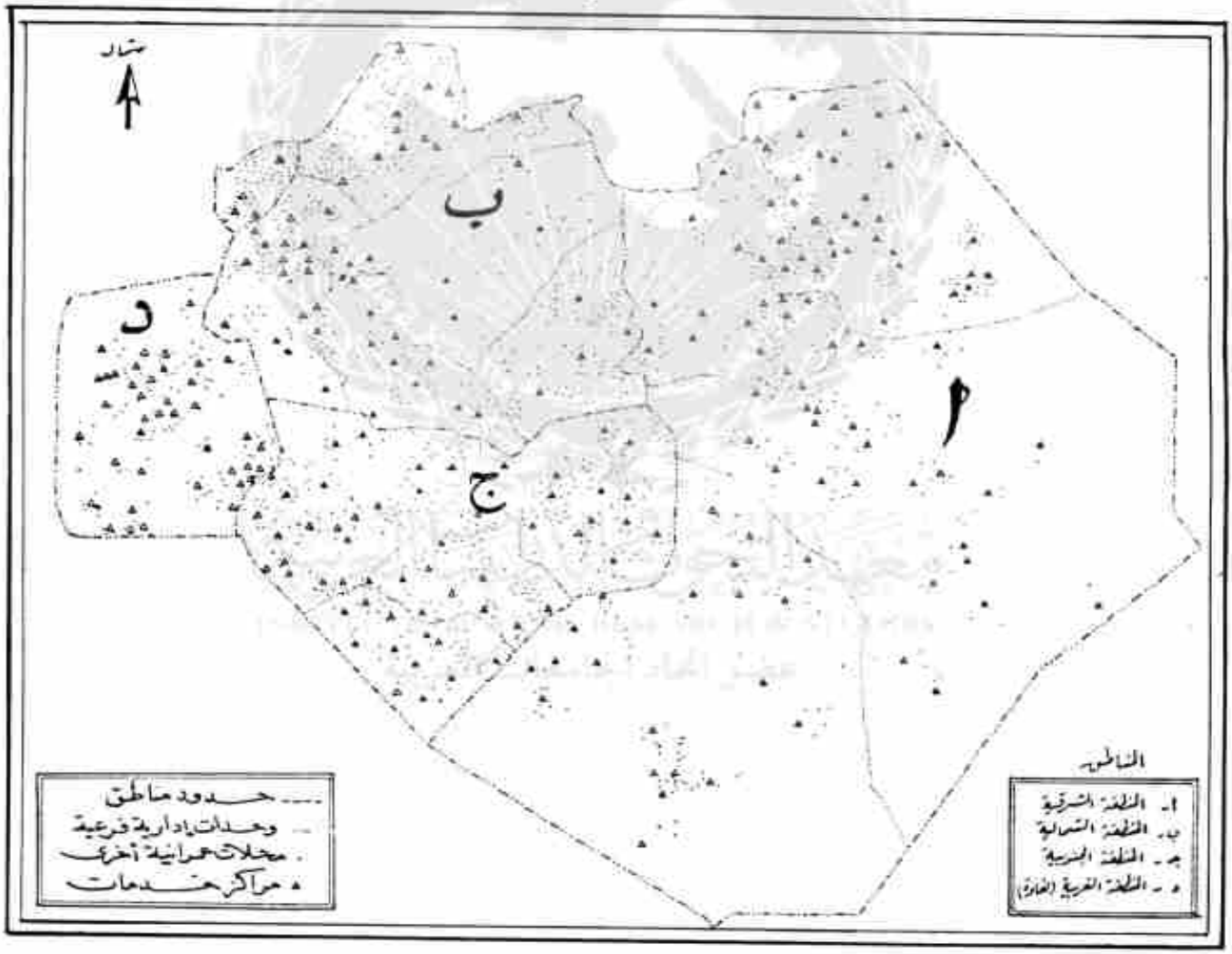

المصدر : عمل ميداني للباحثين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣

جدول (١)
قيم الخدمات بحساب معامل التوطن وأنصبة الافراد والقرى والوحدات الادارية بالاقليم ١٩٨٢ م

الوحدة الادارية	جملة قيمالحواضر الخدمات	نصيب الريف	نصيب القرية	نصيب الفرد من	نصيب الفرد جملة القيم	نصيب الريفي
الدبيبات	١٥٢	_	١٥٢	١,٠٦	٠,٠٠٢٦	٠,٠٠٢٦
الحمادى	٦٤	_	٦٤	٠,٦٨	٠,٠٠٢٤	٠,٠٠٢٤
سلارا	١٣٤٩	١٢٤٠	١٠٩	٠,٨١	٠,٠١	٠,٠٠١
الكرقل	٧٠	_	٧٠	٠,٦٦	٠,٠٠٢٢	٠,٠٠٢٢
هابيلا	١٠٥	_	١٠٥	٢,٣٣	٠,٠٠٨٧	٠,٠٠٨٧
دلامي	٩٤	_	٩٤	٠,٧٩	٠,٠٠٣٠	٠,٠٠٣٠
المنطقة الشمالية	**١٨٣٤**	**١٢٤٠**	**٥٩٤**	**٠,٩٢**	**٠,٠٠٦**	**٠,٠٠٢**
كادوقلى	٢٤٦٢	٢٣٥٠	١١٢	٠,٧٦	١,٠١٨	٠,٠٠١
البرام	٨٧	_	٨٧	١,٣٨	٠,٠٠٠٥	٠,٠٠٠٥
أم دورين	٩١	_	٩١	٠,٩٧	٠,٠٠٠٧	٠,٠٠٠٧
هيبان	١٣٢	_	١٣٢	١,٠٦	٠,٠٠١	٠,٠٠١
المنطقة الجنوبية	**٢٧٧٢**	**٢٣٥٠**	**٤٢٢**	**٠,٨٧**	**٠,٠٠٥**	**٠,٠٠٠٩**
تالودى	٤٨٥	٢٩٠	١٩٥	١,٦٦	٠,٠٠٤	٠,٠٠١
أبو جبيهة	٣٥٦	٢٩٨	٥٨	٠,٤٧	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠٧
العباسية	٢٦٨	٢٠٨	٦٠	٠,٨٤	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
رشاد	٦٢٢	٤٥٥	١٦٧	٠,٨٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢
المنطقة الشرقية	**١٧٣١**	**١١٠٣**	**٦٢٨**	**٠,٩٠**	**٠,٠٠٤**	**٠,٠٠١٨**
لقاوة	٣١٧	٢٤٧	٧٠	٠,٢٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠٧
الاقليم	٦٦٥٤	٤٩٤٠	١٧١٤	٠,٨٠	٠,٠٠٤٩	٠,٠٠١٥

والوجه الرابع في الخلل هو التوزيع الجغرافي للحواضر، ففي شمال الجبال كلها حاضرة واحدة هي الدلنج وفي جنوب الجبال واحدة كذلك هي كادوقلي ونفس الامر في غرب الجبال حيث لقاوة، وتتركز بقية الحواضر الخمس في شرق الجبال. ومع أن الاقليم يشهد ظاهرة المدينة الرئيسة واختلال نظامه الحضري (حيث نجد على سبيل المثال مدينة واحدة في قمة الهرم هي كادوقلي وواحدة فقط في قاعدته هي رشاد) الا أن الاختلال يبدو أكثر لو نظرنا للنسق الحضري الاقليمي في إطار النسق القومي وإكتشاف مدى تأخر ترتيب العاصمة الاقليمية إزاء العواصم الاخرى وقزمية أحجام مدن الاقليم.

نود أن نتجاوز مسألة قلة الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الصناعة والامن والارشاد الزراعي بالاقليم مقارنة بالاقاليم الاخرى الى مسألة توزيع مراكز تلك الخدمات في الحيز الاقليمي لمعرفة مدى عدالة التوزيع واضعين في الاعتبار الحقائق الآتية :

١ ـ إن الطبيعة الجبلية تقلل من درجة المنفذية للخدمات التي توجد عادة في السهول.

٢ ـ إن معظم الخدمات تتركز في حواضر الاقليم لا سيما الرتب العالية منها مما يعني أن أكفأ الخدمات ميسرة لعناصر أغلبها من غير النوبا.

٣ ـ إن تطور المواصلات في الاقاليم الاخرى أدت الى ازدياد درجة المنفذية للخدمات حتى في حالة عدم زيادة حجمها بينما لم يحدث نفس التطور في الاقليم.

إن الاسلوب الوحيد لتحليل مدى كفاءة توزيع رأس المال الاجتماعي هو التوصل الى قيمة كمية لكل مركز ومن ثم مقارنتها بالمراكز الاخرى ومقارنة كل اقليم ثانوي بآخر، ومن الواضح أن هذا أمر يصعب تطبيقه في مناطق التخلف حيث تندر البيانات. ويوجد أسلوبان في هذه الحالة أحدهما هو إعطاء قيمة اعتباطية لادنى رتبة في الخدمة مثل المدرسة الابتدائية في الخدمة التعليمية ونقطة الغيار في الخدمة الصحية وهكذا، ثم إعطاء قيم أعلى للرتب التالية مثل المدرسة الوسطى والثانوية أو المركز الصحي والمستشفى ولكن يعيب هذه الطريقة أنها تعطي قيما متساوية لخدمات مختلفة.

جدول (٢)

التباعد الفعلي والنظري وحساب وحدة المجاورة لمراكز الخدمات بالاقليم ١٩٨٢ م

الوحدة الادارية	عـــدد المراكز	كثـــافة المراكز كلم ٢	متوســـط التباعد الفعلي كلم ٢	متوســـط التباعد النظري كلم ٢	حســـاب وحدة المجاورة
الدبيبات	٦	٠,٠٠٣٤	١١,٢٥	٨,٥٣	١,٣١
الحمادى	٦	٠,٠٠٤٢	١٠,٧٥	٧,٦٣	١,٤٠
سلارا	١٧	٠,٠٠٦٢	٨,٠٢	٦,٣٣	١,٢٦
الكرقل	١٤	٠,٠٠٥٨	٩,٢١	٦,٥١	١,٤١
هابيلا	٧	٠,٠٠١٤	١٥,٠٧	١٢,٩٠	١,١٦
دلامي	٤	٠,٠٠١٣	١٩,٥٠	١٣,٦٩	١,٤٢
المنطقة الشمالية	**٥٤**	**٠,٠٠٣٣**	**١٢,٣**	**٨,٥٩**	**١,٤٣**
كادوقلى	٢١	٠,٠٠٤٩	٧,٨٨	٧,٠٩	١,١١
البرام	١٠	٠,٠٠٤٦	٩,٩٥	٧,٢٩	١,٣٦
أم دورين	١١	٠,٠٠٤٦	١١,٢٧	٧,٣٠	١,٥٤
هيبان	١٣	٠,٠٠٣٥	١٣,٢٠	٨,٣٦	١,٥٧
المنطقة الجنوبية	**٥٥**	**٠,٠٠٤٤**	**١٠,٥٧**	**٧,٤٩**	**١,٤١**
تالودى	٢٣	٠,٠٠١٣	١٣,٩٠	١٣,٤٠	١,٠٣
أبو جبيهة	٢٥	٠,٠٠١٢	٩,٨٢	١٤,٢٣	٠,٦٩
العباسية	٤٢	٠,٠٠٥٥	٩,٤٥	٦,٧١	١,٤١
رشاد	١٧	٠,٠٠٣٣	١١,٦٠	٨,٦٣	١,٣٤
المنطقة الشرقية	**١٠٧**	**٠,٠٠٢١**	**١١,٤١**	**١٠,٧٥**	**١,٠٦**
لقاوه	٤٣	٠,٠٠٦٥	٧,٦٣	٦,١٩	١,٢٣
الاقليم	٢٥٩	٠,٠٠٣٠	١٠,٤٣	٩,٠٢	١,١٥

ملحوظة : تم استبعاد ٢٢ مركزا من جملة المراكز للشك في صحة مواقعها وانحرافها كيلومترات قليلة تكنها مؤثرة على النتيجة النهائية وكلها مراكز دنيا ذات خدمة واحدة.

أما الاسلوب الآخر فهو استخدام معامل التوطن لكل خدمة على النحو التالي(٤٤) :

$$\text{قيمة الخدمة في مركز ما} = \frac{\text{عدد منافذ الخدمة في المركز}}{\text{عدد المنافذ لنفس الخدمة في الاقليم}} \times ١٠٠ \%$$

وقد استخدمت الطريقتان معا أي استخدام معامل التوطن في أغلب الحالات وإعطاء قيم اعتباطية وفقا لاهمية الوظيفة أو الخدمة في حالات أخرى (مثل الطريق وموارد المياه الدائمة.. الخ). كذلك حذفت بعض الوظائف غير الهامة ولكنها لندرتها تأخذ قيما عالية وكانت النتيجة هي جدول (١) ومنه يتضح لنا الآتي :

١ ـ بعد التوصل الى مجمل القيم بالنسبة لكل وحدة ادارية وبالتالي استخرج نصيب القرية الواحدة والنصيب الفردي ـ يتضح تفاوت النصيب الفردي من وحدة ادارية الى أخرى.

٢ ـ مدى التناقض بين متوسط النصيب الفردي ومتوسط النصيب الفردي الريفي مما يعني أن معظم الخدمات أو عالية الرتبة منها تتركز في الحواضر ففي سلازا مثلا نجد أن نصيب الفرد الريفي يعادل ١٠/١ من نصيب الفرد في الوحدة الادارية كلها.

٣ ـ باستبعاد قيمة الخدمات والوظائف التي توجد في الحواضر فإنه يمكن استخراج متوسط نصيب القرية الواحدة بعملية حسابية بسيطة ويتبين مدى التفاوت أيضا في هذا المجال وعادة ما يرتفع نصيب القرية في حالة وجودها بالقرب من مناطق الانتاج الزراعي الحديث مثل الوحدات الادارية هابيلا، تالودى كما أنها ترتفع نسبيا في قرى المحطات التي يمر بها الخط الحديدي أو الطريق الاسفلتي مثل قرى الدبيبات وكذلك في قرى الاسواق الاسبوعية المنتظمة مثل قرى البرام، هيبان، فكل هذه الوظائف تولد خدمات ووظائف أخرى.

٤ ـ يلاحظ انخفاض متوسط القرية في الوحدات الادارية في مناطق العزلة مثل كادوقلى أو الوحدات الادارية التي ترتفع بها درجة البداوة مثل أبو جبيهة.

٥ ـ هذه الارقام لا تعبر حقيقة وبدقة عن درجة منفذية الخدمات حيث نجد مناطق ذات قيم عالية نسبيا ولكن السبب يعود الى وجود بضع مراكز تتركز بها الخدمات وترتفع قيمتها مع خلو أغلب الريف من الخدمات كما في حالة البرام.

ويمكن أن نخلص الى أنه لا يوجد توزيع منتظم للخدمات والوظائف في اقليم جبال النوبا وأن الحواضر تحوز معظم قيمها وأن رداءة المواصلات تعني صغر أقاليم الخدمات.

إن الجدول (١) يبيّن التوزيع الجغرافي لقيمة الخدمات، أما الجدول (٢) فإنه يبيّن مدى كفاءة التوزيع الجغرافي لمراكز الخدمات نفسها باستخدام حساب وحدة المجاورة Nearest Neighbour Analysis ويتضح لنا من الجدول (٢) الآتي :

١ - عدم وجود تركز لمراكز الخدمات في رقعة جغرافية محدودة ولكن في نفس الوقت لا يوجد تباعد منتظم لتلك المراكز مما يدل على وجود عشوائية في توزيعها أو مدى تأثر التوزيع بالتركيب الطبيعي للاقليم.

٢ - اختلاف كثافة مراكز الخدمات في الكلم المربع من وحدة ادارية لاخرى مما يعني اختلاف التباعد.

٣ - إن الشكل (٥) يوضح بلغة أخرى اسلوب توزيع مراكز الخدمات بالنسبة لمراكز العمران.

٤ - ولعل أهم خلل توضحه الدراسة السابقة هو تركيز ٥٤ ٪ من جملة قيم الوظائف والخدمات في مدينتي كدوقلي والدلنج كما أن ٨٨ ٪ من القيم تتركز في ٢٠ مركزا فقط من جملة ٢٧٩ مركزا.

هكذا فإنه فضلاً عن قلة الخدمات بالاقليم فإن هناك خللاً واضحا في توزيعها مما ينتج فوارق حادة بين الحواضر والريف كما توجد فوارق في الارياف تبعا للموقع الجغرافي.

الخاتمـــة :

اتضح لنا من هذه الدراسة جملة من الحقائق الاساسية :

١ - ان السودان يعتبر نموذجا منهجيا لمشكلة عدم التوازن الاقليمي وأن ما يضاعف التأثيرات السيئة لهذه المشكلة مدى تعدد اللغات والاعراق وإتساع المساحة ولأن القلب الاقتصادي يقع في الجزيرة والعاصمة السياسية فانه ينظر للمشكلة على أنها مشكلة شمال وجنوب.

٢ - أن هناك أقاليم هامشية في الشمال لا تختلف كثيرا في تدني خصائصها الاقتصادية والاجتماعية عن الجنوب واقليم جبال النوبا خير مثال لذلك إذ أنه أكثر أقاليم الشمال تخلفا.

٣ - لبعض الاقاليم بحكم مواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي أهمية خاصة في ربط الشمال والجنوب ودفع التفاعل بين الجماعات وجبال النوبا هي أهم تلك الاقاليم.

٤ - في إطار الاقليم فإنه توجد عوامل تاريخية وحضارية مثل تجارة الرق في الماضي وكثرة الحروب وتعدد اللغات والاعراق أدت الى عزلة نفسية ونمط السكن التلي.

٥ - واتضح مدى تدني البنية الهيكلية الاساسية من موارد مياه ونقل ومواصلات.

٦ - خلصت الدراسة الى أن هناك خللا في توزيع مراكز العمران والحواضر والخدمات بحيث يمكن القول إنه يوجد عدم توازن داخل الاقليم نفسه.

٧ - ان تلافي عناصر القصور في الاقليم يعني تلقائية تطوره الاقتصادي الاجتماعي وقيامه بدور أكبر في عملية نضج الشخصية القومية السودانية.

الهـــوامش

(١) الباحثان. «عدم التوازن الاقليمي في السودان وأثره في تكوّن الشخصية القومية السودانية» ـ (تحت النشر).

(٢) Amna Bashir Hoamoudi. «An Examination of the Role of Local Markets & their Contribution to the Development Process in Selected Parts of Sudan». Unpub. Ph. D. THesis, Bedford College, 1980.

(٣) Mc Gee, T.G. & Armastronge, W.R. «Revolutionary Change and the Third World City» In Mc Gee (ed) «The Urbanization Proce in the Third World (London, Bell, G. and Sand Ltd. 1971) pp. 64-94.

(٤) يميل كثير من الكتاب الى اعتبار إحدى دوائر العرض فاصلة بين المجموعة القوقازية والزنجية انظر مثلا :
جودة حسنين جودة. «جغرافية افريقيا الاقليمية» (الاسكندرية. منشأة المعارف، ١٩٨٤).

(٥) انظر على سبيل المثال :

(٦) في التعداد الاول ١٩٥٦/٥٥ كان النيلوتيون أكثر العناصر أمية وتلاهم النوبا أما أكثر العناصر تعليما فقد كانوا الذين ادرجوا تحت مجموعة «عناصر اخرى» وربما قصد بهم العناصر ذات الاصول الاجنبية الذين سكنوا الحواضر، وتلاهم النوبيون (ويجب التفرقة بين النوبة الذين يسكنون ضفاف النيل النوبي ونوبا الجبال محور هذا البحث) وأتى العرب في الترتيب الرابع للعناصر، ولم توضح التعدادات التالية التركيب السلالي للسودان لذا فإن المقارنة تصبح بالاقاليم الجغرافية صاعدا.

(٧) يطلق Myrdal على التأثيرات السلبية المرتدة من القلب الاقتصادي للهوامش تعبير Backwash Effects بينما يطلق عليها Hirchman اسم Polarization Effects ويطلق الأول مصطلح Trickling down Effects والأخير Spread Effects على التأثيرات الايجابية التي يمكن تعريبها «تأثيرات الانتشار» انظر :
Myrdal, G. «Economic Theory and Underdeveloped Regions (London, Hutchinson, 1957) Chap. 3-5.
Hirchman, A.O. «The Strategy of Economic Development» (New Haven, Yale Univ. Press, 1971) pp. 52-57.

(٨) نتائج تعداد ١٩٥٦/٥٥، ١٩٧٢ والنتائج الاولية لتعداد ١٩٨٢.

(٩) وكانت كذلك آخر مملكة بقيت إذ استمرت رسميا حتى ١٩٤٦.

(١٠) احيانا تكون الرقعة الجغرافية هي القلب الاقتصادي فيطلق عليها «Growth Pole» واما الرقاع الجغرافية الاقليمية للتركيز فيطلق عليها اسم «مركز النمو» Growth Centre انظر :
Darwent, D.F. «Growth Poles andGrowth Centres» In Regional Planning A Review In Environment and Planning vol. I N° 1 London, 1969. pp. 5-31.
ويفصل آخرون مثل Glasson إطلاق التعبير الاول على الصناعة الرائدة والاخير على المركز نفسه :
Glasson, J. «An Introduction to Regional Planning (London, Hutchinson, 1978) Chap. 8.

(١١) يوجد شرح للمصطلحات المتعلقة بعدم التوازن ونظرية قطب النمو في المرجع السابق نفس المكان.

(١٢) توجد أوجه متعددة لنقد مؤشر الدخل انظر :
نبيل السمالوطي «علم اجتماع التنمية» دراسة في اجتماعيات العالم الثالث (القاهرة. دار النهضة العربية، ١٩٨١).

(١٣) Morris, D.M. «measuring the Condition of the World poor; The Physical Quality of Life Index (London, Pergamon, 1979).

(١٤) Abdel Rahman El Hadary, «Socio Economic Aspects of Farming in Nuba Mountains, Western Sudan (Dept of Rural Econ. Univ of Kh. Bull, 21, 1972).

(١٥) ذكر نادل كثيراً من العادات التي تؤدي لتحطيم الفائض الاقتصادي مثل «سير الموت» عند بعض الجماعات حيث تذبح كل ماشية المتوفى أو التبديد عند تحقيق فائض اقتصادي بإنتاج أعلى من الآخرين ومعظم هذه العادات ما زالت سائدة في مناطق العزلة راجع :
Nadel, S.F. «The Nuba; An Anthropological Survey of the Hill Tribes In Kordofan (Oxford Univ. Press, 1947).

(١٦) محمد العوض جلال الدين : «التوزيع السكاني والتنمية الريفية في السودان» ورقة مقدمة للحلقة البحثية عن التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي ـ الكويت ٢٢ ـ ٢٦ نوفمبر ١٩٨١ (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١).

(١٧) قسم المسح الصناعي. مجلة الاحصاء. الخرطوم ١٩٧٦.

(١٨) شركة هنتنج ووزارة الزراعة والموارد الطبيعية والاغذية : «خطة التنمية التأشيرية للمناطق الوسطى بمحافظة جنوب كردفان» (الخرطوم، وزارة الزراعة، ١٩٨٠).

(١٩) Brake, M. & O'Hare, G. «The Third World» (Edinburg. Oleiver & Boyd, 1984).

(٢٠) وزارة التربية والتوجيه، «التوجيه التربوي لعام ١٩٧٩/١٩٨٠» (الخرطوم، وزارة التربية والتوجيه،

(٢١) Amna Beshir, Op. Cit.,

(٢٢) نتائج التعداد الاول ١٩٥٥/١٩٥٦ والتعداد الثاني ١٩٧٣، مصلحة الاحصاء الخرطوم، ملفات مختلفة.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل عن مملكة تقلي انظر :
Elles, R.J. «The Kingdom of Tegali» Sudan Notes & Records Kh. 1935, pp. 1-35.
Kinrick, J.W. «The Kingdom of Tegali 1921-1946» Sudan Notes & Records Kh. 1948 pp. 143-150.

(٢٤) El Awad Awad El Seed, «Tradional Agriculture in the Northern District of Southern Kordofan Province Unpub. M.A. Georg. Kh. Univ. 1980 pp. 54-57.

(٢٥) Mac Machael, H.A. 2 The Trives of North & Central Kordofan (Cambridge, 1912).

(٢٦) Ahmed Osman Muhammed «A History of Nuba Mountains 1989-1947 With special reference to British Policy and Administration» Unpub. PH. D. History (Kh. Univ. 1977). The Dilemma of British Rule in the Nuba Mountains 1989-1947) (Kh. Univ. Graduate College Publications N° 15, 1985).

(٢٧) توجد المذكرة في شكل ملحق بالرسالة ـ المرجع السابق.

(٢٨) تومبسون، وارين. س ولويس دافيد. ت «مشكلات السكان» ترجمة راشد البراوي (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩).

(٢٩) المرجع السابق نفس المكان.

(٣٠) فاروق مصطفى اسماعيل «انثوجرافيا كارلنجا : دراسة في التغير الثقافي : جبال طولشي جنوب كردفان، السودان»، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢).

(٣١) Nadel, Op. Cit.,

(٣٢) ARkel, A.J. «A History of the Sudan to A.D. 1821» (Univ. of London Press, 1961).

(٣٣) يقول دعاة الاصل في الشمال بأن الدليل هو التشابه اللغوي خاصة نوبا الجلال الشمالية، ولكن لا يجب أن ننسى احتمال هجرة من النهر الى الجبال بعد تحطم مروى.

(٣٤) Seligman, C.G. «Pagan Tribes of the Nilotic Sudan (London. Routledge & Kegan, 1931)

(٣٥) عبد الوهاب الحسين عبد الرحيم «التحركات البشرية في غرب السودان»، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة فرع الخرطوم ١٩٨٢.

(٣٦) Nadil, Op. Cit.,

(٣٧) Nuba Mountains Agricultural Corporation and Deutsche Gesellschaft Fur Technische Zusammenarbeit «Gropping Alternatives for Smallholder Mechanised Farming in the Nub a Mountains (GTZ, Eschoborn, Germany, 1985).

(٣٨) فؤاد ابراهيم وعبد الباقي عبد الغني بابكر «التصحر في السودان»، المجلة الجغرافية السورية، دمشق، ١٩٨٣، صص ٥٣ ـ ٦٦.

(٣٩) شمو ابراهيم «الامبررو الخطر الداهم» ورقة مقدمة لمؤتمر اركويت السابع ٢ ـ ٨ يوليو ١٩٧٣ (الابيض ـ ١٩٧٣).

(٤٠) السروف هي العيون المنبثقة من المفاصل والشقوق بكتل الصخور النارية.

(٤١) Siddig Ahmed Awadall (ed.) Tegali District Southern Kordofan (Khartoum. Institute of Environmental Studies, Univ of Kh., 1985).

(٤٢) مقياس الدردج لقياس التغير في مستوى التحضر :

$$\frac{\text{نسبة الحضرية في نهاية الفترة ـ نسبة الحضرية في بداية الفترة}}{\text{١٠٠ ـ نسبة الحضرية في بداية الفترة}} \times ١٠٠$$

(٤٣) انظر احد الاطالس الجيدة مثلا :

Rand MacNally Good's Atlas, 16 th ed. p. 23.

(٤٤) Carter, H. «The Study of Urban Geography» (London, 1973) p. 97.

(٤٥) يستخدم حساب وحدة المجاورة لمعرفة درجة تركز أو تشتت نقاط العمران، وفي حالة التركز النظري لكل المركز في نقطة واحدة فإن الناتج يكون صفرا. أما في حالة انتظامها المطلق فإنه يكون ٢,١٥ اما كفي حالة التوزيع العشوائي فإنه يكون وحدة صحيحة وتستخرج بالطريقة الآتية :

أ / قياس المسافة بين كل نقطة وأقرب نقطة اليها

ب / يحسب متوسط الابعاد المأخوذة

ج / تحسب كثافة النقاط

د / يحسب متوسط المسافة المتوقعة (مم) بالمعادلة :

$$\text{مم} = \frac{١}{\sqrt{\text{ك}}} \quad \text{حيث ك = الكثافة}$$

هـ / يحسب قياس وحدة المجاورة بالمعادلة الآتية :

$$\frac{\text{متوسط المسافة الفعلية}}{\text{متوسط المسافة المتوقعة}}$$

انظر مثلا :

ناصر عبد الله الصالح ومحمد محمود السرياني «الجغرافية الكمية والاحصائية : أسس وتطبيقات» (جدة، دار الفنون، ١٩٧٩) صص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٤٦) Babiker, A. Bagi «Einge Aspekte Bei Der Entwicklung und Standortverelung Der Industrie in Der DR Sudan»

In PererManns Geographische Mittelun Gen Gotha-I eipzig, 1-6.

Recent contributions :

jei JOURNAL of ECONOMIC ISSUES

March 1987

Y. Ramstad, «Free Trade vs. Fair Trade»; J. Cypher, «Military Spending, Technical Change and Economic Growth»; W. Adams and J. Brock, «Corporate Size and the Bailout Factor»; G. Foster, «Financing Investment»; C. Fischer, «Occupational Sex Discrimination»; P. Söderbaum, «Environmental Management»; G. Akinson, «Instrumentalism and Economic Policy»; D. Rosenbaum, «Predatory Pricing»; C. Whalen, «Shortcomings of Orthodox Theory»; W. Gramm, «Labor, Work and Leisure».

June 1987

D. Dillard, «Evolutionnary Economics of a Monetary Economy» (Veblen-Commons Award); A. Mayhew, «Culture : Core Concept Under Attack» (Presidential Address); V. Dandekar, «Economics as Differentiated Systems» (Ayres Visiting Scholar); W. Dugger, «Three Modes of Income Distribution : Market, Hierachy, and Industry»; D. James, «Economics of Technological Progress»; J. Cornwall, «Political Economy of Stagnation»; J. Munkirs, «The Dual Economy : An Empirical Analysis»; J. Dietz, «Latin American Economies and Debt»; J. Dragun, «Property Rights in Economic Theory»; J. Swaney, «Response-Ability of Environmental Controls».

Annual membership dues are : $ 11.00 per year for three years, student; $ 22.00 individual : and $ 25.00, library. Add $ 5.00 per year for subscriptions outside North America. Inquiries to : AFEE/JEI Fiscal Office, Department of Economics, University of Nebraska, Lincoln, NE 68588-0400.

Published by the Association for Evolutionary Economics